

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١٢

الأربعاء ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

خطاب فخامة السيد بورفيريو رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستستمع الجمعية إلى

خطاب يلقيه رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد بورفيريو لوبو سوسا، رئيس

جمهورية هندوراس إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

بورفيريو لوبو سوسا رئيس جمهورية هندوراس وأدعوه إلى

مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوبو سوسا (تكلم بالإسبانية): إنه

لما يبعث على الارتياح الكبير لهندوراس أن تشارك في هذه

الدورة الهامة للجمعية العامة. بالنيابة عن شعب هندوراس

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن سعادي الكبيرة لإعادة

انتخاب السيد بان كي - مون لفترة ثانية لمنصب الأمين

العام. أود أيضاً أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها

الخامسة والستين، السيد جوزيف ديس، حزيل احترامي على ما قدمه من مساهمة في هذا المنتدى العالمي من خلال العمل المثمر الذي تحقق تحت قيادته. كذلك نهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة.

وأهنئ دولة جنوب السودان على انضمامها بصفتها أحدث عضو في الأمم المتحدة.

إنه لوقت مناسب بوصفي قائداً أن أؤكد من جديد التزامي القاطع بهذه المنظمة التي تمثل أفضل منتدى لبحث وحل المسائل التي تواجه العالم في سعيه من أجل تحقيق الرفاه العام للبشرية ارتكازاً على المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وأؤكد من جديد التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبشكل خاص بالمبدأ القائل بأننا جميعاً أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق. وهذا المفهوم يشمل الشعوب والدول على السواء. وبصرف النظر عن المصالح الجغرافية السياسية، فإن حق تقرير المصير للشعوب هو حق قيم وغير قابل للتصرف. إن لجميع الشعوب الحق في أراضيها الخاصة بها، وهويتها الثقافية وتقاليدتها.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



قطاعات المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص إلى القطاعات المحرومة بشكل عام من الحق في المشاركة. إننا نبنو ديمقراطية تشاركية، مستمدة من المبدأ القائل أن جميع الفئات الاجتماعية لها الحق الكامل والمشروع في المشاركة في صنع تاريخنا.

ولدينا أمانة عامة للعدالة وحقوق الإنسان تقدم المشورة بشأن السياسات ذات الصلة. إن الأمانة العامة، بمشاركة منظمات المجتمع المدني، تعمل بحماس لتطوير أول سياسة عامة في بلدنا لحقوق الإنسان ووضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. وتأتي تلك السياسة في أعقاب التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان إلى هندوراس خلال الاستعراض الدوري الشامل. وتماشياً مع تلك التطلعات، فإن لجنة الحقيقة والمصالحة لدينا التي عملت بمنتهى الشفافية والشفافية أُنجزت ولايتها المستقلة تماماً وقدمت لشعب هندوراس تقريرها وتوصياتها لتكفل عدم حدوث هذه الأشياء أبداً مرة أخرى وترسيخ المصالحة داخل الأسرة الهندورية. ونعمل حالياً على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات.

وفي الوقت نفسه، إننا إذ نواجه أزمة عالمية نجمت عن مشاكل خطيرة في الاقتصاد المتقدمة النمو، اجتمعنا مع النقابات المهنية، والتجار، والعمال، والمزارعين، والمجتمع المدني والأحزاب السياسية للتوصل إلى اتفاق وطني شامل سيمكننا من مواجهة التحديات التي سببتها الأزمة في بلادي. لقد تمثل ردنا الهندوري في اقتراح ميثاق اجتماعي لتهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي، والعمالة، والتعويض المناسب والإنتاجية. ويجري العمل حالياً على وضع الخطة الوطنية لفترة الـ ٢٨ عاماً المقبلة. ونعمل على تمكين مواطنينا. أما الحكومة التي يمكن أن نشكلها على النحو الأمثل، فتتألف من أشخاص هم أنفسهم يريدون التطور داخل إطار النمو الاقتصادي المنصف.

وفي هذا السياق، اعترفت حكومتي بفلسطين بوصفها دولة وتؤيد تطلعها المشروع لأن تصبح عضواً كامل العضوية في أسرة الدول. إن تحقيق الأمن الكامل لدولة إسرائيل والاعتراف الدولي الكامل بفلسطين شرطان جوهريان لحل يركز على قيام دولتين، هل يركز على التفاوض ويوفر سلاماً قوياً ودائماً من خلال التفاهم المتبادل. وإذا ما أردنا السلام، لا بد لنا من أن نتذكر أن السلام يقوم على الاحترام وليس على حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً على حقوق الشعوب والدول.

أما فيما يتعلق ببلدي، هندوراس، فلا بد لي من القول أن الأزمة السياسية التي عانى منها والانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ أديا إلى تدهور في حالة حقوق الإنسان. والتغلب على ذلك إحدى أعلى أولوياتنا.

منذ أن توليت مناصبي في كانون الأول/يناير ٢٠١٠، ما فتئت مهمتي تتمثل في بناء الوحدة والمصالحة فيما بين أبناء شعب هندوراس من خلال بناء السلام المرتكز على العدالة الاجتماعية. وقد حظيت عملية المصالحة وبناء الديمقراطية في بلدي بدعم بناء من لدن المجتمع الدولي بأسره.

اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الخاص لجهود الوساطة التي قام بها الرئيس خوان مانويل سانتوس كاليدرون، رئيس كولومبيا وهوغو تشافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، وقد أدت تلك الوساطة إلى توقيع اتفاق قرطاجنة الذي يسر في المقابل عودة هندوراس إلى منظمة الدول الأمريكية.

لقد أظهرنا من خلال ما قمنا به من أعمال بأنه ليس من سياسة الدولة انتهاك حقوق الإنسان في هندوراس؛ وعلى النقيض من ذلك، نعمل كل يوم على تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان ارتكازاً على استمرار الحوار مع جميع

ترسم سياسات وطنية ليتسنى لنا بناء قدراتنا وإنشاء آليات تلبى احتياجات السكان.

مع ذلك، لا يكفي أن حققت حكومتي تقدماً ملموساً في النهوض بالمطالبات التاريخية العادلة، وحقوق الشعوب الأصلية والناس المنحدرين من أصل إفريقي. ووفقاً لإعلان وبرنامج عمل ديربان، اعتمدنا سياسات عامة للعمل من أجل تلك الالتزامات. وأود أن أذكر من بينها تصديقنا على الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أنواع التمييز العنصري، وتخصيص شهر للاحتفال بالتراث الأفريقي في هندوراس، وإنشاء وتدشين وزارة الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل إفريقي.

وألاحظ أن الأمم المتحدة، من خلال قرار الجمعية العامة ١٦٩/٦٤، أعلنت عام ٢٠١١ السنة الدولية للمنحدرين من أصل إفريقي. وفي ذلك السياق، اجتمع واحتفل أعضاء المجتمع المدني المنحدرين من أصل إفريقي، بالتعاون مع المنظمة المعنية بتطوير المجتمع العرقي، بعقد أول قمة عالمية للشعوب المنحدرة من أصل إفريقي في شهر آب/أغسطس وأيدته حكومتي تأييداً كبيراً وكذلك الحكومات الأخرى والشركاء الدوليون وهيئات منظومة الأمم المتحدة. ومن بين طموحات حكومتي إكمال إصلاحنا الدستوري للتعريف بهندوراس بوصفها بلداً متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات.

إن حكومتي تضم صوتها إلى أصوات الملايين من الناس المنحدرين من أصل إفريقي في توجيه نداء إلى الأمم المتحدة لإنشاء عقد للشعوب المنحدرة من أصل إفريقي في بداية عام ٢٠١٢، وإنشاء صندوق إنمائي للشعوب المنحدرة من أصل إفريقي، وإنشاء منتدى دائم في الأمم المتحدة للشعوب المنحدرة من أصل إفريقي.

إلى جانب ذلك الاتفاق الوطني الشامل، فإن جميع القطاعات وأصحاب المصالح في ميدان التعليم يعملون على التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح تعليمي واسع النطاق في هندوراس لتحريك إدارة تعليمية دينمية تكفل فرصة متكافئة للجميع، ولا سيما للأقل حظاً منهم.

أما في المجال الاجتماعي، فلدينا برنامج لمساعدة الأسرة ينطوي على منافع نقدية مشروطة. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ أسرة تتلقى هذه الدفعات النقدية، وبحلول عام ٢٠١٣ نأمل أن نصل إلى ٦٠٠.٠٠٠ أسرة، مما يمثل خمسين في المائة من الأسر في هندوراس. والشرط هو أن يذهب الأطفال للمدرسة وأن يحضر الآباء برامج بشأن تغذية الأطفال.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبالشراكة مع الرئيس جونسون توريسون، رئيس بالاو ناشدنا رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إنقاذ سمك القرش، ووقف الاتجار بزعانف سمك القرش وإنهاء الإفراط في صيد هذه الأنواع من الأسماك على الصعيد العالمي. وأكرر ذلك النداء اليوم بنفس الدرجة من الحماس.

وعلى الرغم من أن بلدنا لا يسهم كثيراً في انبعاثات غاز الدفيئة، وقعنا العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى ضمان أمن الكوكب والمناخ لسكانه في سياق آلية إنمائية نظيفة بموجب بروتوكول كيوتو. وبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات الهامة، سوف نوقع اليوم اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية.

تكرر هندوراس إقرارها الشديد لجميع تدابير حماية الموارد الطبيعية والبيئة والحفاظ عليها، على أساس المبادئ المتفق عليها قبل عشرين عاماً. ونرجو من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجدد تلك الالتزامات السابقة، وأن

التسامح والوثام فيما بين الأعراق والثقافات في مجتمعنا. إننا نؤمن أن الحوار الواضح والصريح القائم على القيم العالمية هو السبيل الوحيد إلى إيجاد لغة مشتركة في كل بلد وفي العلاقات الدولية على حد سواء.

إن موقف أوكرانيا المتمثل في إعلاء شأن حقوق الإنسان في كل زمان ومكان، بوصفها أسمى قيمة، ظل واضحا تماما على الدوام. وتتجلى الأمثلة على ذلك في أنشطة أوكرانيا خلال فترتي عضويتها في مجلس حقوق الإنسان من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١. إن اهتمامنا بهذا الموضوع لن يَضْعُف ونحن عازمون على العودة إلى عضوية المجلس في عام ٢٠١٨.

وبوصف أوكرانيا رئيسة اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، فإنها تركز على مسائل حقوق الطفل، وتطوير الحكم الذاتي المحلي وسيادة القانون. إننا على اقتناع بالحاجة إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بوصفهما الأساسين لبناء المجتمع، من أجل التصدي للتهديدات المعاصرة، بما في ذلك تحديات الإرهاب المعقدة.

ومؤخرا، اقشعرت الأبدان في العالم حيال الهجوم الذي وقع على مبنى الأمم المتحدة في نيجيريا، والذي قدم برهانا آخر على أن وجه الإرهاب القبيح يتخذ شكلا أكثر دناءة ووقاحة. وقد سُددت تلك الضربة مباشرة إلى منظماتنا، مما يثير قلقا خاصا ويقتضي تعزيزا لأمن مباني الأمم المتحدة.

وبوصف أوكرانيا من بين الدول المبادرة إلى إبرام الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وطرفا في جميع الاتفاقات العالمية لمكافحة الإرهاب النافذة حاليا، فإنها تدين بأشد العبارات جميع مظاهر الإرهاب. إننا نؤمن بأن جميع الأعمال الإرهابية، بصرف النظر عن مرتكبيها ودواعي ارتكابها، تنتهك حقا

وعلاوة على الجهود الإنسانية، نحن على استعداد لدعم المبادرات الدولية البناءة لتحقيق السلام واتخاذ التدابير الوقائية.

إننا نرى أن الأولوية القصوى، في سياق المواجهات العسكرية، يجب أن تُعطى لاحترام حقوق الإنسان، وفي المقام الأول من خلال تأمين سلامة المدنيين. وإذا تسترشد أوكرانيا بهذا المبدأ، فقد كانت من أوائل المنظمين لبعثات إنسانية إلى ليبيا في مطلع هذا العام. فقد استُخدمت السفينة البرمائية، قسطنطين أولشانسكي، لإجلاء ما يقارب ٢٠٠ مواطن من عشرين جنسية مختلفة، أغلبيتهم من النساء والأطفال، من منطقة الصراع.

لقد احتفلت أوكرانيا للتو بالذكرى السنوية العشرين لاستقلالها. ونحن نقيّم حاليا الطريق الذي قطعناه ونراجع بعض اللحظات الهامة في تاريخنا الحديث بغية إيجاد حلول فعالة للمسائل التي استعصت على الحل لسنوات عديدة. ولهذا الغرض بالذات، شرعت في إجراء إصلاحات شاملة في البلد، تهدف إلى إجراء تحولات اجتماعية واقتصادية وإلى مواصلة تعزيز النظام الديمقراطي وسيادة القانون في أوكرانيا.

إن الأسس التي تستند إليها جميع الإصلاحات في أوكرانيا هي القيم الديمقراطية الأساسية التي يتشاطرها الأوكرانيون مع غيرهم من الأوروبيين. وبناء على ذلك، فإن المبادئ التوجيهية التي وضعناها لتحقيق حداثة البلد تتصل مباشرة بالأهداف الطموحة الواردة في الاتفاق المتعلق بانتساب أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

إن الذكرى السنوية العشرين لاستقلالنا ما هي إلا لحظة في السياق التاريخي، ولكن جذور نشوء دولتنا ترجع إلى آلاف السنين. ومنذ العصور القديمة، ظلت أوكرانيا تنمي الروح والثقافة الأوروبيتين، وهي تقديس تقاليد

استقلالها العشرين، شارك ٣٤٠٠٠ من جنود أوكرانيا وأفراد شرطتها في أكثر من ٢٠ من عمليات السلام بتفويض من الأمم المتحدة. وأوكرانيا مؤيد دؤوب لإصلاح عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، بهدف تعزيز قدرة المنظمة على التغلب على أوجه القصور الحالية. وينبغي توجيه أقصى الاهتمام إلى كفاءة سرعة الحركة لموارد الطيران في عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى تعزيز الحماية القانونية لذوي الخوذ الزرق. ونحن ندين بالامتنان للدول الأعضاء التي تدعم مبادرة أوكرانيا في هذا المجال، ونأمل أن يتم الاضطلاع بعمل مشترك فعال في هذا الاتجاه.

وقبل عام، عقدنا اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وتتعهد أوكرانيا بالوفاء بالتزاماتها لتحقيق الأهداف الإنمائية. ومن أولوياتنا الرئيسية تخفيف الفقر، وكفالة التعليم الجيد، وحماية البيئة، ورفع مستوى الصحة والحد من وفيات الأطفال، وكبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز والسل، وكفالة المساواة بين الجنسين.

وبالعمل على التصدي لقضايا العصر الماثلة مباشرة، نعتقد أن من الضروري توجيه اهتمام أكبر إلى مسألة تغير المناخ وحماية البيئة المتزايدة الشدة. إننا نؤيد فكرة إنشاء آلية دولية فعالة للحماية البيئية لكوكب الأرض، بوصفه كوكبنا المشترك - منظمة بيئية عالمية ذات عضوية عالمية وعاملة على أساس دائم. كما ندعو الدول الأعضاء إلى دراسة فكرة بلورة صك عالمي جديد، يمكن أن يكون بمثابة ما يسمى الدستور البيئي، ويوفر لجميع البلدان مبادئ توجيهية واضحة من المنظور الثقافي، ويجدد المبادئ الإيجابية للتنمية المستدامة للاقتصاد الأخضر والحماية البيئية لكوكب الأرض.

إننا نعتبر أن من الضروري العمل على تعزيز الأمن العالمي المتعلق بالطاقة. ونشجع على إنشاء آلية فعالة للتعاون

أساسيا من حقوق الإنسان - الحق في الحياة - وبالتالي تشكل جريمة ضد الإنسانية. إنني أحيي ذكرى أولئك الذي قتلوا قبل عشر سنوات، في ١١ أيلول/سبتمبر، وكذلك جميع ضحايا الهجمات الإرهابية.

إنني اعتز باعتزازا صادقا بإسهام أوكرانيا الهام بالتعايش السلمي للبشرية. ولا أشير إلى مجرد نخلينا الطوعي عن الأسلحة النووية والمخزونات الكبيرة لليورانيوم العالي التخصيب. وكان الوعي بالآثار العالمية النطاق المترتبة على كارثة تشيرنوبل دافعا لمبادرتي بعقد مؤتمر قمة كييف بشأن الاستخدام الآمن والابتكاري للطاقة النووية، المعقود في نيسان/أبريل. ومكنا المؤتمر من تعزيز التعاون الدولي في تقوية السلامة النووية والاستجابة الملائمة للحوادث وحالات الطوارئ. وأود أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع المشاركين في مؤتمر قمة كييف وجميع البلدان المانحة التي أعلنت تبرعاتها إلى مشاريع تشيرنوبل.

كما نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالسلامة والأمن النوويين المقرر أن يعقد غدا. ونحن ملتزمون بالعمل المشترك من شأن المضي قدما بشأن هذه المسألة. ولدى بلدنا خبرة فريدة في إعادة التأهيل للمناطق والسكان من ضحايا كارثة تشيرنوبل. ونحن مستعدون لتشاطير خبرتنا. وتدعم أوكرانيا باستمرار الجهود لكفالة نزع الأسلحة النووية تدريجيا وعلى نحو لا رجعة فيه بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من العالم. وما زلنا نصر على أن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغير المنحازة يجب أن تكون مكرسة في صك دولي ملزم قانونا. وأحث قادة الدول الأخرى على أن تحذو حذو أوكرانيا في اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتشارك أوكرانيا مشاركة فعالة في جهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. وعلى مدى سنوات

الاعتبار يمثل عنصرا لا غنى عنه في عملية إصلاح المجلس. وتؤمن أوكرانيا أن مقعدا دائما واحدا على الأقل في مجلس الأمن الموسع يجب أن يُعطى لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

إنني على ثقة بأن الدورة السادسة والستين للجمعية ستقوّي الأمم المتحدة في مواجهة التحديات والتهديدات العالمية، بضمانٍ يمكن الركون إليه من التزامنا السياسي القوي ورؤيتنا الواضحة لأهدافنا المشتركة. أنني أو من بنجاحنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد فيكتور يانو كوفيتش، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فرناندو لوغو مينديز، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقبه رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحِب السيد فرناندو لوغو مينديز، رئيس جمهورية باراغواي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرناندو لوغو مينديز، رئيس جمهورية باراغواي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس لوغو مينديز (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن شعب باراغواي، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بخالص التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. كما أود أن أشكر السيد جوزيف ديس على عمله الجدير بالثناء بوصفه رئيسا للدورة السابقة، وأن

المتعدد الأطراف، في إطار تنسيق الأمم المتحدة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية في ميدان الطاقة.

ومن خلال التغلب على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، يجب أن نتلافى بروز تحديات جديدة للقطاع المالي، تؤثر على التجارة والاستثمار. ونعتقد أنه يجب تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مواصلة تحرير التجارة.

وفي السنوات القليلة الماضية، شهدنا كيف يمكن لأي دولة أن تكون معرضة للتهديدات الأمنية والكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان. وقد تجلت من كل تلك الأمثلة الحاجة إلى آليات دولية فعالة لمكافحة تلك الظواهر. وقد حان الوقت للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تعزز دورها بشكل جاد في تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى الوقاية من آثار الكوارث والأزمات الإنسانية الحادة والاستجابة لها والتغلب عليها. إننا نتطلع إلى تقوية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وتعزيز فعاليتها. وأوكرانيا على استعداد لمواصلة مشاركتها النشطة في الجهود الإنسانية العملية التي يبذلها برنامج الغذاء العالمي. ومنذ عدة أيام، قررت أوكرانيا تقديم المساعدة الإنسانية، من خلال الأمم المتحدة، المتمثلة في إمدادات القمح بهدف مكافحة الجوع في القرن الأفريقي.

وتدعم أوكرانيا تعزيز مشاركة الجمعية العامة في الحياة الدولية، وإسماع صوتها بشكل أقوى بشأن التصدي لطائفة واسعة من المسائل العالمية. إن العالم الحديث يواجه الأمم المتحدة بمسائل جديدة ومعقدة ومتزايدة الصعوبة. بيد إننا لن نتمكن من تعزيز عملنا المشترك بدون إجراء إصلاح شامل للمنظمة وهيئتها الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن.

وأوكرانيا منفتحة على مناقشة جميع المفاهيم التقدمية للإصلاح التي تيسر توصل الدول الأعضاء إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن. إن وضع مصالح كل مجموعة إقليمية في

وأما المناطق التي تُعني اقتصاد جزء من العالم بوفرة ثروتها الطبيعية من المياه، ونفطها، وأحجارها الكريمة المخفية في بطن أراضيها، فإنها تستمر بتكديس الديون بلا رحمة بينما معروضاتها اليومية تزيد من ثراء المجتمعات الغنية كل يوم. إن الجيران الفقراء في العالم المعاصر يملكون الثروات - تلك الأكثر قرباً من بساطة الرفاه والسعادة، مثل الماء والغذاء، والإحراج والطاقة المتجددة - الحيوية للجيران الأغنياء. بيد أن الثراء الجامح لا يمكن أن يكون أساساً للهيمنة السياسية، وقطعا ليس للحروب والقوة العسكرية. إننا نعيش في مجتمعات لأن شعوبنا وغيرها من البشر لديهم احتياجات مشتركة.

ويمثل النمو السكاني مشكلة عالمية خطيرة. ويبدو أحيانا كأننا نعيش في عالم يلجأ إلى ما هو أسوأ من الاستكانة للفقير، فيستكين لانعدام المساواة، وللمشهد الإباحي للاحتلالات المخزية التي تكشف عما يدور داخل عالم مترف يحتفل بعاره، كما وصفه غابرييل غارسيا ماركيث في روايته عن إرينديرا البريئة وجدتها القاسية. وما دام الحال كما هو عليه، فإن الحوار بين البنك الغني، الذي يكفل استمرار وتنسيق الاقتصاد العالمي، والعالم الفقير، الذي يوفر الموارد الطبيعية، سيصبح تدريجياً حواراً عقيماً.

وقد فاق معدل النمو في بلدي ١٥ في المائة في عام ٢٠١٠، ولكن التوترات جعلت جهود إعادة توزيع الثروة والتقليل من أوجه انعدام المساواة أصعب من تحقيق النمو ذاته.

واعتقد أن تلك الحالة تسري على كل أرجاء العالم. ويتعين على الأمم المتحدة أن تناقش التدابير التي تمكن الدول الأعضاء أو تساعد على شق طريقها عبر السياسات المالية وأنظمة السوق الدولية التي تسهم في بروز الحقيقة الصارخة لوجود الثروات الطائلة في أيدي قلة في بعض البلدان مقارنة

أهنئ السيد بان كي - مون على إعادة انتخابه أميناً عاماً. وخلال فترة توليه المنصب على رأس المنظمة على مدى السنوات الخمس الماضية، تجلت موهبته القيادية والتزامه الراسخ بالسلام العالمي والأمن الدولي.

إن شعب باراغواي ورئيسه، انسجاماً مع تاريخنا الوطني الاستثنائي، يؤمنان إيماناً عميقاً بالإنسان، بوصفه الهدف والغاية والسبب لكل جهد مصمم لمنفعة البشرية. وإن محورية البشر في تاريخ الكون، مع كل جهودهم ومصالحهم وفتوحاتهم سوف تعلن باستمرار في هذا الحفل.

ولكي نبدأ مناقشة مستقبل البشرية، يجب أن نصصح الأخطاء وأن نعيد النظر في النماذج التي أظهرت على مدى عقود، وأحيانا حتى قرون، عدم جدواها المطلق في تحقيق التغيير إلى الأفضل. إن إعادة الرجال والنساء إلى مركز الصدارة في شواغل العالم هي الخطوة الأساسية نحو مجرد البدء في رسم خطوط عريضة أساسية لمستقبل من اليقين، يسعى إلى استبدال إحباطات إدارة نموذج التنمية على أساس حقائق عالم يكون الرفاه فيه ملموساً أكثر.

وما هي جدوى مناقشة خطط التنمية إن لم يكن هدف كرامة الإنسان هو بداية العملية ونهايتها؟ وفي هذه المرحلة من التاريخ، التي نغتنب فيها بالإنجازات التكنولوجية العجيبة القادرة على مواكبة شطحات خيالنا وأحلامنا، ماذا تفعل تلك من أجل كوايس الأطفال الجياع الذين يكافحون من أجل كسرة خبز، يبتسمون إذا وجدوها - ويريدون أن يلعبوا بعد ذلك؟ وما هي الفائدة التي نَجنيها من الضجة التي تثيرها وسائط الإعلام حول تلك الإنجازات العالمية والتجارية بينما نتخلد إلى الصمت المتواطئ عن النصف الآخر للبشرية، الذي يمد يده مستجدياً بعض المساعدة، من أجل حب الله؟ وأي خير نَجني من الاستمرار في دعم طريقة لتحقيق السعادة في العالم بعد أن تجلّى فشلها بشكل صارخ مرة تلو أخرى؟

وهذه ليست مجرد رؤية أخلاقية. فتقاسم الثروات من الضرورات الأساسية للتقدم. وهذا ينقلني إلى الموضوع الرئيسي لهذا الحفل، وهو تجنب مستقبل الصراع ومستقبل العنف. غير أن نموذج الحياة الكريمة يقتضي التركيز على كرامة الإنسان والمستقبل بدلا من التركيز على أنظمة استغلال الموارد التي تكاد لا تجني فائدة للناس إطلاقا.

وفي أمريكا اللاتينية - المنطقة التي تلتزم تجاهها حكومتي - نحن نعيش في التناقض اليومي للفقر القائم وسط أفضل الشروط الأساسية لتكوين الثروات. وتاريخيا، منذ الحقبة الاستعمارية، سلكت الثروات طريقا يسير في اتجاه واحد ويؤدي إلى مناطق أخرى من العالم بدون إدخال تحسينات هيكلية على اقتصاداتنا.

إننا نحضر مؤتمرات القمة المرموقة للبلدان المتقدمة النمو، حيث تجري مناقشة العديد من البلدان الفقيرة منذ عقود، ولكن حتى الآن لم يحالفها الحظ. فمتى ستدرك بلدان أمريكا اللاتينية أننا نصدر الطبيعة، ونصدر الأكسجين، ونحن نصدر المياه النقية، ونصدر الغذاء، ونصدر الطاقة المتجددة؟ ولا يُعقل أن تظل بلداننا فقيرة، بينما نملك كل تلك الأصول والمنتجات التي تُثري بقية العالم.

وأخيرا، بشأن هذا الموضوع، يقتضي تغيير النموذج كفالة أن يكون البشر في محور شواغل العالم، ويتطلب التزاما من جانب أولئك الذين يحكمون البلدان القوية. ونحن بدورنا يجب أن نلزم أنفسنا بدعمهم وبدعم التخلي عنهم إذا جرى تغيير في النموذج. وأذكي شكل من الدعم، كما أشرنا للتو، هو تعزيز الوعي بمن نحن وبالإمكانات الهائلة التي وهبت لبلداننا.

وتكرر باراغواي التزامها الراسخ بتعددية الأطراف على أساس نظام عالمي جديد مبني على الديمقراطية والمساواة، ذلك النظام الذي سيضمن التنمية الشاملة والفعالة

مع أوجه انعدام المساواة وحالات الجفاف والأزمات الإنسانية في بلدان أخرى.

إن التضامن كلمة مؤلفة من سبعة حروف ولها صدى جميل ولكنها فارغة أحيانا: فارغة من الإرادة الحرة، ومن الإجراءات، وخاصة من النتائج. ولم يعد التضامن مجرد واجب أخلاقي؛ إنه شرط مسبق لمكافحة الجانب المظلم لتجاهلها: العنف والجريمة.

إننا نعيش في عالم يحتاج على وجه الاستعجال إلى إجراء تغيير للنموذج. ويجب أن نعترف أن العالم يقف أمام مفترق طرق؛ لأن الخطاب الذي ظل سائدا على مدى خمسة قرون باسم التقدم، والخطاب الآخر الذي استمر على مدى ستة عقود باسم التنمية، لم يقدم سوى مزيد من انعدام اليقين حول تحسين الأحوال المستقبلية لمناطق شاسعة وآلاف الملايين من الناس.

إن العجز غير الآبه للبلدان المتقدمة النمو عن فهم معادلة بسيطة للغاية، وهي أنه من أجل وضع خطط التنمية المحلية بوصفها خططا محلية للتنمية يعني أن الأخطاء المعروفة ستكرر على الرغم من الحاجة العاجلة إلى إعادة نظر عميقة ومقنعة وجذرية وقادرة على تعزيز الثقة المتبادلة ومن شأن ذلك أن ينهض بالتقدم نحو معيار القياس الوحيد، والنتيجة الصالحة الوحيدة، والواقع الحقيقي الوحيد، وهي الحياة الكريمة لجميع الرجال والنساء.

إن تحقيق الحياة الكريمة للجميع يجب أن يكون نموذج عصرنا. إنه ينطوي بوضوح على توخي مستقبل ما بعد التنمية الذي تتعايش فيه مراعاة حقوق الآخرين والموضوعية وحسن النوايا في وئام، ويسود التضامن الحقيقي بلا تأخير بين أثرياء وأقوياء العالم ومن يعيشون في الفقر في كل مكان آخر.

”تتخذ ... التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم“.

وعليه، في مواجهة العنف والحروب المعاصرة، سواء التقليدية أو الصامتة، وسواء القصيرة أو الطويلة الأمد، هناك طلب على الوساطة، بوصفها آلية للسلم، وأداة للتغلب على الظلم الاجتماعي العالمي، وبالتالي هي الأساس اللازم لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، ندعو إلى استخدام الوساطة من أجل التغلب على الظلم الاجتماعي العالمي وعلى الحروب، سواء التقليدية أو الصامتة. ويجب أن تقوم على أساس المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة لجميع البلدان، النامية والمتقدمة النمو، من أجل كفالة الشروط اللازمة لعالم السلم الذي يستند إلى التنمية الشاملة والفعالة لجميع شعوبنا.

وأخيراً، يجب تجنب الفرضيات التخريبية مهما كان الثمن، مثل التي أفضت إلى ”الهجمات الوقائية“، التي توجت بفقدان العديد من الأرواح وتدمير مدن بأكملها وعناصر حيوية من الثقافة العالمية، وزرعت بذور الريبة المرعبة في أية مبادرات لاحقة.

ينبغي ألاّ يتحدد حق تقرير مصير الشعوب بناء على المصالح السياسية والاقتصادية للذين يشرفون على التوازن الدولي باستعمال الأسلحة. إنه حق ثابت ويجب أن يكون كذلك.

وتقوم باراغواي بدور فعال في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وابتداء من هذا العام، وبعد أكثر من عقد من الإسهامات المتواصلة بالمراقبين العسكريين، ستسهم باراغواي بوحدة هندسية متعددة الأدوار لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وهي أول وحدة تنشر تحت علمنا الوطني.

لبلداننا. وبناء على ذلك، تؤمن باراغواي بالأمم المتحدة الأقوى والأكثر ديمقراطية، والتي تكون منظمة عالمية حقيقية، وبتعزيز التقدم نحو التكامل الإقليمي للشعوب. فعلى سبيل المثال، لدينا اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مستقبلاً، التي توفر حيزاً مشتركاً للأمم التي تتشاطر تاريخاً مشتركاً، وقيماً مشتركة، وخططاً مشتركة للسيادة والاستقلال.

إن التغيير العالمي يكتسب سرعة متزايدة. والأسبقية الهامة القائمة للقوى المحورية اقتصادياً وعسكرياً، وبالتالي سياسياً وثقافياً، تواجه المطالب بإضفاء الديمقراطية على النظام العالمي وتحقيق التقدم بشأن التعددية. والأزمات المالية، والمتعلقة بالطاقة، والاجتماعية، والبيئية، ما هي إلا برهان على وجود التناقضات والصراعات في المصالح الاستراتيجية للقوى العظمى، وكذلك على أوجه الضعف للبلدان المعتمدة على المعونات وتلك التي تمر في مرحلة التنمية. إننا نؤمن بالوساطة بوصفها علاجاً للتغلب على الظلم الاجتماعي وطريقاً نحو السلام.

ومن بين مطالب الشعوب بتعزيز الديمقراطية، نشاهد الروح التي عبرت عنها عبارات نلسون مانديلا، في القرن الماضي، عندما قال: لا يمكن أن تقوم الديمقراطية مع الفقر ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية مع عدم المساواة الاجتماعية. ولذلك، اكتسب الموضوع الرئيسي للدورة السادسة والستين للجمعية العامة أهمية أكبر، لأنه يدعو إلى تعزيز دور الوساطة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية، ومنع نشوب الصراعات وحلها.

وتنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن مقاصد المنظمة هي:

والمساواة القانونية للدول والتضامن والتعاون الدوليين والحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرية الملاحة في الأنهار الدولية وعدم التدخل وإدانة جميع أشكال الدكتاتورية والاستعمار والإمبريالية.

وفي الـ ٥٠ سنة منذ فرض الحظر على الشعب الكوي، أعربت باراغواي مرارا وتكرارا عن رفضها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، على غرار ما قامت به بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووقفت باراغواي مع تلك البلدان وطالبت برفع الحظر فوراً. وندين، بصورة خاصة، ما لهذا الحصار الظالم من تأثير على الشعب الكوي، والذي هو نتيجة للقوانين الوضعية التي تؤثر على التجارة وممارسة الشفافية في التجارة الدولية.

وفي هذا الصدد، لا تعترف قوانين باراغواي بتطبيق القوانين الأجنبية خارج الحدود الإقليمية التي من شأنها أن تنتهك سيادة الدول الأخرى. وتنتهك هذه الممارسة أيضاً مبادئ القانون الدولي، التي ندافع عنها نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونسعى جاهدين لدعمها.

لقد أيدت باراغواي باستمرار القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دوراتها السابقة والتي تطالب برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. والتزاما بالقرار ٦/٦٥ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، والمعروض على هذه الجمعية، تؤكد باراغواي مرة أخرى تأييدها للقرارات المتخذة في هذا الصدد.

وتمشيا مع الموقف الذي اتخذته في المنتديات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة، ومراعاة للقرارات التي تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مثل قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، أقامت باراغواي علاقات دبلوماسية مع فلسطين

ويتعين على الجمعية العامة اعتماد الإصلاحات الضرورية بغية التأكيد من جديد على طابعها الأصلي بوصفها جهازا عالميا وديمقراطيا وعادلا وتمثياليا. وبهذه الطريقة يعترف بسلطاتها وتكون لها الأسبقية على الأجهزة الداخلية الأخرى للمنظمة من قبيل مجلس الأمن، وذلك للتأكيد على العمليات التي تساعد في التغلب على أعمال العنف والظلم الاجتماعي وبناء العالم المتعدد الأقطاب والديمقراطي والمتساوي الذي نرغب فيه إلى حد كبير.

ومن هذا المنطلق، أصبح إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن مهمة ملحة بصورة متزايدة. وهيب بالمجلس أن يفي بدوره الرئيسي بتعزيز السلام العالمي وتجنب الحروب، ولهذا يلزم إصلاحه وأن يصبح أكثر ديمقراطية. ويجب أن نولي المجلس مشروعية أكبر يجعله أكثر تمثيلا للنظام العالمي الجديد المتعدد الأطراف والأقطاب وبالتخلص تدريجيا من حقوق النقض (الفيتو).

لا بد أن نعرب عن قلقنا، هنا أمام الجمعية العامة، حيال الإجراءات المتخذة في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) وفي إطار المسؤولية عن الحماية. إننا نؤمن بأنه يجب أن يكون استعمال القوة الملاذ الأخير دائما.

ولذا يساورنا القلق إزاء الأزمات التي تؤثر على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي يمكن التغلب عليها فقط من خلال إصلاحه وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. ومن ثم، نصر على استمرار بذل الجهود لتحقيق ذلك بغية أن يتمكن المجلس مرة أخرى من أداء مهمته في كفالة السلم والأمن الدوليين وهيب به أن يقوم بذلك.

أما بخصوص السياسة الخارجية، تلتزم باراغواي، وبوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة، بالمبادئ الدستورية التي تنظم علاقاتها الدولية وتؤكد عليها مجددا وهي: الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير للشعوب

الساحلية. وبهذه الصفة، نهب بدول المرور العابر وجيرانها الرئيسيين وكذلك المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة أن تعزز، حسب الاقتضاء، التزامها بتنفيذ برنامج عمل الماتي وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر. ومن شأن ذلك أن يساعد هذه البلدان في التغلب على أوجه القصور فيها ويعمل على تيسير تحقيق تنميتها بصورة عامة.

وتكتمل للبدء في التحضيرات للمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، الذي سيساعد في التغلب على الصعوبات التي تواجهها، فإننا نشجع على إبرام الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، اقتناعاً بأن التقدم العلمي في هذا المجال له أهمية كبيرة في التغلب على العوائق التي تواجهها هذه البلدان.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، تؤكد باراغواي من جديد التزامها التام بتحقيق هذه الأهداف وتعرب عن قلقها حيال مدى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك نشجع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على العمل معا لتحقيقها.

ونظراً لالتزامها بهدف احترام حقوق الإنسان لشعبنا احتراماً تاماً، قررت باراغواي تقديم ترشيحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويحدونا الأمل في أن نحصل على دعم المجتمع الدولي.

ولا بد أن نعلن عن بالغ قلقنا إزاء الأزمة البيئية، التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، بله هي تثير الشكوك حول بقاء البشرية. ونؤيد تأييداً تاماً تعزيز الاتفاق الوحيد الملزم قانوناً في هذا المجال، بروتوكول كيوتو، وندعو إلى تمديده. وتشكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كانون دوماً كبيراً في تحسين مستويات الانبعاثات غير أنها ذات طبيعة تطوعية مما

في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ وتتعرف بالدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقد أتلج صدورنا أن يتضمن جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة الاعتراف بدولة فلسطين الحرة وذات السيادة والمستقلة. ونحن على قناعة أن هذا بمثابة تأكيد على الدين التاريخي للمجتمع الدولي للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في دولته ذات الحدود المحددة جيداً. ومن شأن هذا أن يكون إسهاماً كبيراً في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونؤمن بأنه يلزم بذل جهود عاجلة لبناء هيكل مالي دولي جديد، هيكل يستجيب للحقبة الجديدة التي نعيشها ويضع التدابير لتجنب الأزمات الدورية المنهجية وإنشاء الآليات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والمالي. وبموجب هذا الإطار الجديد، تستطيع الدول ذات التاريخ والمصير المشترك إيجاد فضائها الخاص بما للتعاون والشراكات الاقتصادية.

لقد قامت بلدان أمريكا الجنوبية بتركيز الأعمال التي يضطلع بها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على هذا الهدف. ونحن على ثقة أننا بتنسيق مبادراتنا الاقتصادية وربطها ببعضها سنرسي أسس التكامل، الذي لن يحمي بلداننا من الأزمات التي ليست من صنعنا فحسب، بل أيضاً تحقيق التنمية الشاملة لشعبنا.

إن باراغواي من بين تلك الدول التي على امتداد التاريخ وقعت ضحية لمختلف أوجه الضعف بحكم موقعها الجغرافي وتجربتها التاريخية. وتعاني باراغواي من الضعف بسبب نموذج تاريخي من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية يقوم على نهب مواردها الطبيعية والاستراتيجية وكانت إدارتها من خلال علاقات التبعية الهيكلية.

ولهذا السبب، أصبحت باراغواي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، رئيس مجموعة البلدان النامية غير

بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): فيما يواصل العالم معالجة الأزمات، بما فيها الصراعات في جميع أنحاء العالم، يلزمنا أن ننظر في دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب الصراعات وحلها والجزء الذي يتعين على كل واحد منا القيام به.

لقد تسببت آثار عقود من الصراع في خسارة غير مقبولة في الأرواح وعكس مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم. والأمر الذي أصبح واضحا أيضا هو أن معظم الصراعات الآن، رغم أنها محلية في طبيعتها، لا تزال لها آثار مزعزة على البلدان المجاورة وبقية العالم.

ويتعين على المرء أن ينظر بدقة إلى فوائد السعي نحو تشاطر الازدهار العالمي، الذي بدوره يعزز القدرة على معالجة الصراعات. فبالنصيحة للمسائل الإنمائية، على سبيل المثال، من خلال إطار الأهداف الإنمائية للألفية، التي وضعتها هذه الهيئة والأمين العام، فإننا نهيئ الظروف الملائمة لتشكيل عالم أكثر استقرارا.

وتشير الأرقام من الأمم المتحدة نفسها إلى أنه سيُنفق حوالي ٧,١ بليون دولار في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢ لأغراض حفظ السلام. فهذه الموارد التي تستهلكها الصراعات يمكن بدلا من ذلك توجيهها من خلال الدول أو المؤسسات ذات الصلة لتحسين حياة الملايين من الناس.

ولئن كان من المناسب أن نتكلم عن الكيفية التي يمكن أن تدعم بها الوساطة الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها، فإنه ينبغي أيضا أن نسأل أنفسنا، وبعد عقود من المحاولة، لماذا لا نحرز التقدم الذي نود أن نحققه في هذا الصدد.

يتناقض مع مبادئ العدالة المناخية التي تجبها شعوبنا إلى حد كبير.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع الذين أيدوا مبادرة باراغواي لليوم الدولي للصدقة لتوثيق ثمارها. إن صداقة الأفراد والشعوب والدول ليست مسألة دبلوماسية حصرا، ولا هي مؤسسة تجارية لكسب المال من ميل بني البشر إلى التضافر. الصداقة هي الرابطة التي يجب بالضرورة أن تقوم على التضامن، ونحن في باراغواي نؤمن بأنه قد حان الوقت لكي يحقق العالم ذلك.

ومن دواعي سروري أن هذه المبادرة قد أصبحت ذات صبغة عالمية. وبالنيابة عن شعب باراغواي، نحيي جميع شعوب العالم آملين أن نعثر على الوسيلة للتغلب على الظلم الاجتماعي العالمي وبذلك نكفل ثقافة عالمية من السلام والصداقة تقوم على رفاه جميع شعوبنا وتنميتها الحقيقية دون تمييز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد فرناندو لوغو منديس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطُحِب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

الجهود الوطنية تتمخض عن حلول دائمة ونتائج ملموسة على أرض الواقع لأنها جهود داخلية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نشرك في جهود الوساطة الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية التي لديها اطلاع واسع على الديناميات الإقليمية للصراعات التي غالبا ما تكون معقدة. وينبغي تقديم الدعم لهذه المنظمات على وجه السرعة قبل أن تتفاقم النزاعات وتتحول إلى صراعات مستعصية.

وفضلا عن ذلك، من الضروري أن نلقي نظرة على ما تلحقه الوساطة الدبلوماسية التقليدية من خسائر في حياة الناس الذي يعيشون في مناطق الصراعات. ففي أحيان كثيرة يموت الناس بينما تجري مناقشة القرارات وتعديلها. وأحيانا عندما تعتمد هذه القرارات في نهاية المطاف، يكون إنفاذها بطيئا أو أنها لا توقف الصراع سوى لمدة قصيرة لكن دون التوصل إلى حلول مستدامة.

ولنتذكر أيضا أوجه القصور التي يواجهها خبراء الوساطة الخارجيين، الذين، حتى وإن توفرت لديهم النوايا الحسنة، لا يتمكنون في أحيان كثيرة من تحقيق أي تغيير دائم في المستوى الجذري للصراع. ولا تزال الملكية الوطنية هامة للغاية. ويجب أن تقوم جهود الوساطة على الرغبة الملحة في مساعدة الأطراف المتصارعة على حل خلافاتها. وينبغي ألا يتم خلط ذلك بدعم طرف في الصراع أو فرض حل من شأنه أن يفيد الوسطاء.

واسمحوا لي أن أحتتم بياني بالقول إن أكثر الحلول ديمومة لمنع نشوب الصراعات هو تمكين مواطنينا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لا سيما الشباب منهم، كي تكون لهم مصلحة في إدارة الدولة واستقرارها. والحلول الدائمة، في نهاية المطاف، هي التي تنبثق من الداخل.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد كوينلان (أستراليا)

ونعرف أن احتمال نشوب الصراع يكون كبيرا عندما يشعر المواطنون بأنهم محرومون ومهمشون، وحيث لا تحكم الحكومات لصالح شعوبها. وإذا غابت سيادة القانون ويصبح الحصول على الفرص محدودا أو حصريا، فهذه هي المشكلة التي يتعين علينا معالجتها كمجتمع دولي على نحو متواصل وملتزم. ومن المستصوب من الناحية الاقتصادية والسياسية أن نستثمر في منع نشوب الصراعات، وبالتالي نقلل من نشوب هذه الصراعات ونتجنب الحلول السريعة القصيرة الأجل.

وعلاوة على التدخلات التقليدية التي نستعملها بدرجات متفاوتة من النجاح، هناك أحد الأصول الأساسية التي لم تستغل بالكامل، وهو شبابنا. فالأجيال الشابة لا تحمل الكثير من الخلفيات التاريخية والسياسية وهي أكثر ميلا إلى الاستفادة إلى أقصى حد من القرية العالمية التي وجدنا أنفسنا نتشاطرها. وبالأدوات الاجتماعية وأدوات الاتصال، هم مبتكرون أساسيون وقادة مستبصرون ليس للمستقبل فحسب بل أيضا للوقت الحالي. ونحن نتحمل مسؤولية عن تمكينهم لكي يثقوا بأنفسهم وفي مستقبل أفضل.

وعودة إلى موضوع الوساطة وما يتصل بها من مسائل المفاوضات والمصالحة، فهذه الممارسات ليست جديدة على أفريقيا أو على بلدي، رواندا. إنها تضطلع بدور مفيد وينبغي تعزيزه. ومع ذلك، لقد أثبتت التجارب المختلفة أنه إذا كان للوساطة أن تتكامل بالنجاح، فإنه ينبغي دعم الجهود الوطنية في المقام الأول، على أساس الأطر الثقافية والأساسية المحددة. ففي رواندا، على سبيل المثال، شهدنا

ويشرفني بشكل خاص أن أعرب عن تهانينا للأمين العام، السيد بان كي - مون، على إعادة انتخابه بالإجماع أميناً عاماً للأمم المتحدة. فعلى امتداد السنوات الخمس الماضية، عمل السيد بان دون كلل على معالجة مختلف المسائل التي تواجه المنظمة. ونتوقع من الأمين العام أن يواصل هذه الأنشطة خلال ولايته الثانية.

واسمحوا لي أن أعبر عن امتناني لجميع أوجه التعاون والدعم التي تلقيناها خلال عضوية البوسنة والهرسك في مجلس الأمن، التي ستنتهي بعد عدة أشهر. وإذا أتكلم عن عضويتنا في مجلس الأمن، اسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر الرأي القائل إن حضور الدول الصغيرة مثل البوسنة والهرسك ومشاركتها في أعمال وقرارات مجلس الأمن مسألة هامة بصورة خاصة للحفاظ على التوازن داخله. وبناء على ذلك، ينبغي أن تتاح للبلدان الأخرى، إلى جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والقوى العالمية، الفرصة للإعراب عن آرائها والمشاركة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ولقد سررنا وتشرفنا بالعمل مع جميع أعضاء المجلس خلال مدة عضويتنا ٢٠١٠-٢٠١١.

لقد تشرفت البوسنة والهرسك برئاسة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبالرغم من أن قيامها بعمل الرئيس كان جزءاً واحداً فقط من تجربة السنتين في المجلس، فإن البوسنة والهرسك قد أثبتت مرة أخرى أنها تستطيع أن تكون شريكا على قدم المساواة على الساحة الدبلوماسية الدولية وتستجيب لمجموعة من الالتزامات.

لقد اضطلعت البوسنة والهرسك بدور بناء في عمل مجلس الأمن بالإسهام في استجابة المجلس على نحو أفضل وأكثر فعالية وأسرع للحالات التي يحتمل أن تهدد السلم الدولي. وفضلاً عن ذلك، سعت البوسنة والهرسك إلى

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

اصطُحِب السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كومسيتش (تكلم بالبوسنية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إنه لشرف عظيم لي أن أخطب الجمعية العامة اليوم بوصفي رئيساً لمجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك. واسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنيئ السيد النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والسنتين وبقية أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أعرب عن دعمنا الكامل لجهودكم في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أهنيئ السيد ديس على النتائج التي تحققت خلال رئاسته للدورة الخامسة والسنتين للجمعية العامة في وقت كانت فيه هذه الهيئة والجمعية الدولي عموماً يواجهان مجموعة متنوعة من التحديات المنبثقة عن المسائل العالمية الحالية.

وتركز البوسنة والهرسك بصورة خاصة على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والحوار بين البلدان المتجاورة في منطقة البلقان، مع احتلاف ثقافتها وتقاليدها القائمة منذ عقود. ونحن ملتزمون بالتعاون في المستقبل مع جيراننا، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية. ونحن مهتمون بتشاطر الخبرات مع الآخرين وفي إقامة علاقات قائمة على تبادل المنافع في بناء السلام في أعقاب الصراع، على أساس الاحترام المتبادل للاختلافات، الذي يمثل في رأينا ميزة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشدد على أن مسائل التعاون مع البلدان المجاورة وبلدان منطقتنا ترتبط ارتباطا وثيقا باندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وهو هدف استراتيجي ذو أولوية عالية للسياسة الخارجية لبلدي. وإننا نؤمن بأن هذه هي الطريقة الأفضل، بل الطريقة الوحيدة لكفالة الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والرخاء لجميع مواطني البوسنة.

إن الهدف الاستراتيجي بإقامة علاقات رسمية مع الاتحاد الأوروبي والحصول على العضوية فيه يستند إلى مطامح البوسنة والهرسك في الارتقاء إلى مستوى التشغيل التام لمؤسساتنا والمضي قدما في تطوير المجتمع على أساس مبادئ تحرر الأسواق وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان بصورة خاصة.

وبالإضافة إلى ذلك ترغب بلادنا في تحسين علاقاتنا مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا ومنطقتنا الأوسع، على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، وفقا للمصالح المشتركة والإمكانات الحقيقية. وتظل البوسنة والهرسك مخلصه لمبدأ الانفتاح في التعاون على جميع بلدان العالم.

تشاطر خبراتها في بناء السلام في أعقاب الصراع والإسهام بصورة نشطة في التفاهم والمصالحة على نحو أفضل وطويل الأجل. وأظهرت البوسنة والهرسك، من خلال دورها في المجلس، أنها تستطيع أن تكون طرفا متكافئا ومقتدرا في العلاقات الدولية.

لقد خلصت المناقشة المواضيعية في مجلس الأمن (S/PV.6472) المعنونة "بناء السلام بعد انتهاء النزاع: بناء المؤسسات"، التي بادرت بتنظيمها البوسنة والهرسك، إلى عدد من الاستنتاجات. وأود أن أذكر بعضها.

يجب إيلاء الأولوية لبناء المؤسسات لتكامل مبادرات بناء السلام بالنجاح. وكذلك لمنع العودة إلى الصراع وكفالة بقاء الدول وتحديد مصداقيتها ومشروعيتها. والغرض من بناء المؤسسات هو تقليل الاعتماد بصورة تدريجية على المجتمع الدولي وتعزيز الاستدامة. وملكية عملية الإصلاح هي الشرط الرئيسي لإنشاء مؤسسات فعالة من أجل كفالة السلام المستدام.

ويعتمد النجاح بصورة رئيسية في بناء المؤسسات في أعقاب الصراع على إقامة شراكات بين المجتمع الدولي ومجتمعات مرحلة ما بعد الصراع، شراكة تقوم على مجموعة من الأهداف المشتركة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود مرة أخرى أن أشكر الجمعية على الثقة التي أظهرها أعضاؤها والدعم الذي قدموه خلال عضويتنا في مجلس الأمن.

ولا تزال البوسنة والهرسك تقدم أيضا إسهامات ملموسة لعمليات الأمم المتحدة للسلام في ليبيريا والسودان وقبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن في البوسنة والهرسك متحدون في عزمنا على المضي قدما نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي؛ وتشكل وحدتنا قاعدة صلبة لتحقيق هذا الهدف.

٢٠١٠، كدليل على دعمها لأنشطة المجتمع الدولي، عن قرارها بإرسال وحدة مشاة للانضمام إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

أود أن أشدد هنا على أن البوسنة والهرسك ما زالت تشعر بقلق شديد من الهجمات الإرهابية التي تودي بأرواح المدنيين الأبرياء في الكثير من البلدان في كل أنحاء العالم. وإذا لا تغيب عن بالي حقيقة أن العالم المعاصر ما زال يواجه شتى أشكال الإرهاب الدولي، فإنني أود أن أعرب عن تأييدنا للتنفيذ التام لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب ولأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد اسمحوا لي بأن أكرر أن البوسنة والهرسك تكرر نفسها دون قيد أو شرط للحرب على الإرهاب، وتتعاون تعاوناً نشيطاً بصورة خاصة مع بلدان منطقتنا من أجل زيادة الأمن وتحسين الجهوية لدرء أعمال الإرهاب بطريقة فعالة. وسيشكل إتمام المفاوضات واعتماد اتفاقية شاملة للأمم المتحدة ضد الإرهاب مساهمة هامة في هذا الميدان.

وبالإضافة إلى الأزمة السياسية نواجه هذا العام مرة أخرى مشاكل أخرى كثيرة ما زال المجتمع الدولي يفتقر إلى الاستجابات الملائمة والفعالة تجاهها. فرغم بعض العلامات الظاهرة على التعافي، أسفرت الأزمة الاقتصادية والمالية الأعظم في التاريخ الحديث، للأسف، عن عواقب ملموسة ما فتئت تترك تداعياتها على سلام العالم وأمنه. ومن الواضح أن البلدان فرادى لا يمكنها أن تتعامل بنجاح مع هذه المسألة، مهما بلغت حكومتها من الكفاءة. إن الأزمات العالمية تتطلب حلولاً عالمية.

وفي سياق أنشطة الأمم المتحدة، يجب علينا أن نواجه حقيقة أن الأزمة الاقتصادية الأعظم منذ تأسيس المنظمة العالمية قد هددت إلى حد ما وبدأت تثير الشكوك فعلاً حول إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تعتبر

لقد توالى أحداث عالمية مهمة كثيرة منذ افتتاح الدورة الماضية للجمعية العامة. وتتابع البوسنة والهرسك باهتمام كبير وانشغال وقلق شديدين تطور الأوضاع في البلدان العربية الصديقة التي تأثرت بتغيرات اجتماعية وسياسية عميقة. وتؤيد البوسنة والهرسك العمليات الديمقراطية المهادفة إلى خلق مجتمعات حرة وديمقراطية ومزدهرة. إلا أن هذه العمليات كثيراً ما تترتب عليها عواقب مأساوية، ولذلك نلتزم مرة أخرى وقف العنف وتحقيق السلام في تلك المجتمعات.

ونشعر بعميق القلق من الجمود في حل الأزمة في الشرق الأوسط. ورغم الإعلانات المتفائلة والخطط المرسومة، يستمر الفشل في إحياء عملية السلام، بعكس ما كان متوقعا. والطريقة الوحيدة إلى الأمام تكمن في حل يستند إلى مبدأ التعايش السلمي لدولتين سياديتين: دولة فلسطين المستقلة والتمتع بمقومات البقاء، ودولة إسرائيل المستقرة والأمنة، مع احترام أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني وصكوك حقوق الإنسان.

لقد قدمت الأمم المتحدة الدعم حتى الآن وشاركت مشاركة حثيثة في تهيئة مناخ إيجابي من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وتؤمن البوسنة والهرسك بأن الظروف اللازمة للحل الدائم والعادل يمكن تهيئتها بإبداء جميع الأطراف المتفاوضة إرادة سياسية إضافية والتحلي بروح المسؤولية.

نحن نشهد على حقيقة أن عزيمة المجتمع الدولي على التصدي للإرهاب وخلق الظروف اللازمة في الوقت ذاته للتنمية السلمية لأفغانستان قد حققت بعض النتائج. ولكن لا مفر من استنتاج أن إرساء أسس سلام واستقرار مستدامين ذاتياً في أفغانستان يقتضي جهوداً أكبر بكثير. وكانت البوسنة والهرسك قد أعلنت، في نيسان/أبريل

والجوع، وفيما بعد على سلام العالم وأمنه. وإنني مقتنع بأن مما يخدم مصلحتنا الجماعية أن نضمن أن تراث الأجيال المقبلة أفضل عالم ممكن في دارنا المشتركة، كوكب الأرض.

ويحدوني الأمل أن نتمكن، نحن الحاضرين هنا جميعاً اليوم، من الاتفاق على أن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة ضروري؛ وأن هذا الإصلاح يجب الاضطلاع به بعناية فائقة، بأوسع قدر ممكن من توافق الآراء بين الدول الأعضاء. وإن البوسنة والهرسك تعتبر دور الأمم المتحدة ووكالاتها دوراً محورياً في حل المسائل الأساسية ذات الأهمية الدولية. وتبعاً لذلك فإنها تساند جهود الأمين العام ومقترحاته من أجل الإصلاح.

وينبغي لإصلاح الأمم المتحدة أن يفضي إلى أداء أكفأ وأكثر تنسيقاً لعمل جميع وكالات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة تجنب الازدواجية في الأنشطة في سياق تخصيص أكثر عقلانية للموارد المالية.

وبصرف النظر عن التشكيكية المستقبلية لمجلس الأمن فإننا نؤمن بأن مجموعة بلدان أوروبا الشرقية يجب أن تحصل على مقعد غير دائم آخر، بعد أن تؤخذ في الحسبان حقيقة أن عدد البلدان في هذه المجموعة قد ازداد بأكثر من الضعف.

وعمدت البوسنة والهرسك، أثناء رئاستها لجهاز فرعي تابع لمجلس الأمن - الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى - إلى جعل النظر في أساليب عمل مجلس الأمن وتحقيق الشفافية فيه هدفاً ذا أولوية. وقد نظمت البوسنة والهرسك عدة اجتماعات غير رسمية بالتعاون مع البلدان الشريكة ومع الجمعية العامة، أعربت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن آرائها ووجهات نظرها وتقدمت باقتراحات ملموسة لرفع مستوى الكفاءة في مجلس الأمن.

واحدة من أكبر المهام الإستراتيجية الشاملة التي وضعتها المنظمة منذ تأسيسها.

لذلك من الضروري أن نفعل كل ما في وسعنا، فردياً وجماعياً، في سبيل منع المزيد من التآكل لهذا المشروع الاستراتيجي الأساسي. ونعتقد أن من الضروري أن يعمد المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، إلى مضاعفة الجهود اللازمة لمساعدة البلدان الأقل نمواً في المقام الأول.

أما مشكلة تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية فإنها بدأت تتسبب في تغييرات في البيئة يمكن أن تترتب عنها عواقب وخيمة على البشرية بأسرها ما لم تُضاعف الجهود المبذولة في عملية التوصل إلى اتفاق بشأن الحماية البيئية.

وتشاطر البوسنة والهرسك معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شواغلها تجاه حقيقة أن الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر والافتقار إلى المياه النقية والغذاء وإزالة الغابات وجميع الظواهر الأخرى الناجمة عن الإحترار العالمي تفرض تهديداً خطيراً على أمن الكرة الأرضية يمكن أن يتحول في المستقبل إلى سبب للصراع في مختلف أنحاء العالم. لذا فإن مسألة تغير المناخ البالغة الأهمية تتطلب إجراءات عاجلة من المجتمع الدولي. وقد أعربت البوسنة والهرسك عن رغبتها في الانضمام إلى البلدان التي تؤيد اتفاق كوبنهاغن؛ وتبعاً لذلك انضم بلدنا إلى العدد الكبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعتبر ذلك الاتفاق خطوة ضرورية فيما يتصل بروتوكول كيوتو، ريثما يتسنى التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم قانوناً.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار أعتقد أنه لا يجوز أن تقف المصالح الاقتصادية ولا السياسية في طريق التوصل إلى توافق آراء عالمي مع بداية النضال العالمي المشترك للحفاظ على التوازن الطبيعي للكوكب. وكثيراً ما ننسى أن تغير المناخ يترك أثراً مباشراً على مساعي التنمية ومكافحة الفقر

بارات جغدو، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جغدو (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أعرب لرئيس الجمعية عن أحر تهانتي بمناسبة انتخابه لقيادة أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ولا يخامرني شك في أن قطر، في ظل قيادته، ستضطلع بدور حاسم في خدمة رئاسته، بل في خدمة الجمعية بأسرها، عندما نواجه هذه الأزمنة الحافلة بالتحديات. ولا يفوتني أن أنهو بخدمات سلفه وأن أسجل رسمياً تقديرنا لتلك الخدمات. أما أميننا العام فأتقدم إليه بتهانئ وفدي بمناسبة تجديد ولايته، ويشهد ذلك التجديد على ثقة الدول الأعضاء في هذه الهيئة به.

هذه آخر مرة أحاطب فيها قاعة الجمعية المهيبة هذه كرئيس لبلادي. فقبل نهاية هذا العام سيكون من دواعي افتخاري أن أكون أول رئيس لغيانا يسلم المنصب بموجب أحكام الدستور التي تحدد مدة الولاية، والتي وقعت عليها لتصبح قانوناً في الأيام الأولى من رئاستي. وإن بلوغ تلك المحطة فرض علي أن أنظر إلى الوراء إلى التغييرات التي طرأت على هذه الهيئة منذ أول مرة وقفت فيها هنا قبل ١٢ سنة. وعندما أتأمل في دور الأمم المتحدة أثناء السنوات الإثني عشرة تلك تستأثر باهتمامي ثلاثة أشياء.

الأول هو أن النقطة المحورية التي كررناها أنا وغيري من على هذا المنبر ما زالت صحيحة اليوم مثلما كانت عندما تطرقنا إليها أول مرة. وتلك النقطة الصميمية هي أن القيم التي يهتدي بها عمل الأمم المتحدة ودولنا الأعضاء - قيم السلام والمساواة والعدالة - لئن كانت لا حدود زمنية لها، فإن فائدتها محدودة ما لم نقم، نحن الأمم المتحدة في مجموعها والدول الأعضاء فرادى، بتسخيرها لحفز الاستجابات

وأود أن أشدد بصورة خاصة على أنه يتوقع من الأمم المتحدة، وبخاصة من مجلس الأمن، العمل بهمة أكبر في مجال الدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن الاضطلاع بأنشطة أكثر في هذا المضمار، من أجل جعل عمل مجلس الأمن أكثر كفاءة، سيشجع نقطة البداية لحل الكثير من مشاكل وأزمات العالم قبل أن تتفاقم وتنفجر. وتوفير وقاية حسنة التوقيت وفعالة من الصراع، بدلا من ردود الفعل تجاه الأزمة بعد استفحالها، يمثل بالتأكيد آلية أكثر كفاءة وأقل كلفة للحفاظ على السلام والأمن.

لقد مرت الأمم المتحدة أثناء العقود الستة من عمرها بصعوبات ولكنها كانت دائما وستظل أفضل إطار عمل للبحث عن الاستجابات المناسبة وإتاحتها بالنسبة إلى طائفة واسعة متنوعة من المسائل العالمية التي نواجهها. لذلك أحث الدول الأعضاء على العمل من أجل التنفيذ التام لجميع اتفاقاتنا في سبيل جعل العالم مكانا أفضل لأجيالنا المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد زليكو كومسييتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد بارات جغدو، رئيس جمهورية غيانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غيانا.

اصطُحِب السيد بارات جغدو، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

للتحقيق الحقوق بطريقة جديدة، بالإضافة إلى أنه، كما قال كثيرون ممن سبقوني في الكلام، توجد إلى جانب التحديات الأمنية الفعلية جوانب أخرى كثيرة للأمن البشري وتحقيق الحقوق. وأعتقد أنه توجد للأمن أربعة عناصر أخرى، يلزمنا، على نحو خاص، أن نفهمها بصورة ملائمة.

الأول هو تحدي الأمن الغذائي. إننا نسير باتجاه ٨ بلايين إنسان، ثم ٩ بلايين إنسان. وارتفاع مستوى الرخاء يعني أن أولئك الناس يريدون مقادير أكبر من الغذاء وقيمة غذائية أعلى. وبحسب التوجهات الحالية، سنحتاج إلى ١٠٠ مليون هكتار من الأراضي الجديدة بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية ذلك الطلب. كيف يمكننا أن نفعل ذلك وأن نتجنب الارتفاعات المفرطة في الأسعار وتقلبات الأسعار الشديدة؟

الثاني، هو تحدي أمن الطاقة. وحيث أن العالم يزداد ثراءً، فإن طلبنا على الطاقة يزداد زيادات مهولة. ويرجح أن نطالب بكمية من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥ تفوق ما نحتاج إليه الآن بمقدار ٣٦ في المائة. كيف يمكننا أن نوّلد الطاقة المطلوبة لتلبية ذلك الطلب بطريقة تساعد الناس في كل مكان على النمو وتتجنب في الوقت ذاته خنق النمو الاقتصادي بالأسعار العالية الناجمة عن ندرة الطاقة؟

الثالث هو تحدي أمن الموارد. إذا أردنا أن نحفف الفقر فإن البلدان يلزمها أن تنمو. وإذا أريد للبلدان أن تنمو، فإنها تحتاج إلى المعادن وإلى السلع الأساسية الأخرى. والصين وحدها تستأثر بأكثر من ثلث الطلب على الكثير من السلع الأساسية العالمية الهامة، ويمكن للبلدان من مختلف أنحاء العالم، وأبرزها من أمريكا الجنوبية وأفريقيا، أن تؤمن الإمدادات من تلك السلع. كيف يمكننا أن نساعد التنمية العالمية باستغلال تلك المعادن واستخدامها بكفاءة وإنصاف؟

الرابع هو تحدي الأمن المناخي. إذا أريد لنا أن نتجنب أكبر كارثة اقتصادية واجتماعية لم ير أحد لها مثيلاً،

المتسقة والمجدية والعملية في مواجهة التحديات المعاصرة المتغيرة التي تواجهها شعوبنا.

النقطة الثانية التي تثير اهتمامي هي الاختلاف الشديد جدا لتحديات اليوم المعاصرة مقارنة بالتحديات التي واجهناها قبل ١٢ سنة، ناهيك عن تحديات عقد الأربعينات من القرن الماضي، عندما تأسست الأمم المتحدة. إن هوض الصين والهند والبرازيل وبلدان نامية أخرى ما فتئ يغير المعمورة نحو الأحسن. وقد تم انتشال بلايين الناس من وهدة الفقر؛ وأفلحت شركات الأعمال في خلق الملايين من فرص العمل والنمو ورأس المال؛ وتدور مرة أخرى مناقشة فكرية أصيلة حول الطريق الصحيح لغرس جذور الحقوق والعدالة في أسس بنيان الحكم العالمي.

إلا أن ظهور هذه الدول الكبرى يحدث بطريقة تختلف تماما عن الطريقة التي كانت تظهر بها الدول في الماضي. فهي تظهر في عالم مترابط بقدرات الاتصالات الآنية والنظم التجارية والمالية المعولة. إن ما نشاهده اليوم لا يشبه بأي حال ما كان يحدث في الماضي، وإن تأثير تلك التغييرات، أثناء حدوثها وفي الوقت الحقيقي، لم يسلم منه سوى مجتمعات محلية قليلة بينما لم يسلم منه أي بلد على الإطلاق على كوكب الأرض.

وذلك يتيح للأمم المتحدة ودولها الأعضاء فرصة عظيمة لتحقيق قيمنا وضمان السلام والعدالة والأمن في العالم التي نتوق إليها. وحتى يحدث ذلك يجب علينا أن نقرن الفرص التي تتيحها حالة التواصل باستجابات تكون مترابطة. غير أن سجلنا بالأعمال الجماعية الدولية في السنوات الأخيرة ليس جيدا.

وذلك يفضي بي إلى نقطتي الثالثة التي تقوم على أن البحث عن العدالة وتحقيق الحقوق للجميع يتطلب منا أن نوسع فهمنا التقليدي للأمن. ويجب علينا أن نحوض نضالا

تمكنا من مواجهة التحديات الأمنية المترابطة التي نضطدم بها في العالم اليوم.

ويتيح السعي إلى هذه الاستجابة المتكاملة لتحدياتنا العالمية فرصا لم يسبق لها مثيل لشعوبنا في جميع أنحاء العالم النامي اليوم. والغذاء الذي نحتاجه والطاقة التي نولدها والمعادن والسلع الأساسية الأخرى التي نسخرها لتنمية اقتصاداتنا، إلى جانب غاباتنا وأراضينا الأخرى التي يمكن أن تصبح محركات لعجلة الحلول المناخية، موجودة في العالم النامي إلى حد كبير. وبتخاذ الإجراءات الدولية الصحيحة يمكن للعالم النامي أن يقود كوكب الأرض نحو خلق التحولات التي نحتاج إلى رؤيتها.

ومما يتسم بالأهمية أننا لدينا بالفعل، في إطار الأمم المتحدة، الكثير من الكيانات التي تلزمننا لحسم هذه المشاكل بطريقة متكاملة. وإن إدراك تلك الحقيقة ينبغي أن يحفزنا على فهم أننا سنتمكن من تحقيق التقدم الضروري اللازم بحلول موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

لكن ذلك يتطلب الاتساق في جهودنا لمعالجة كل أشكال الاضطرابات والقتل. ويلزمنا أن نؤازر الشعوب المسالمة في كل مكان لتأكيد حقوقها الأساسية في التمتع بالأمن الشخصي والتنمية. وقد كانت الاستجابة العالمية للربيع العربي والحركات السلمية الأخرى في جميع أرجاء الشرق الأوسط رائعة في اتساقها. وغيانا تؤيد حق الشعب الفلسطيني في الحصول على مركز الدولة الكامل وتحت على تسريع المفاوضات لتحقيق ذلك. إن الحقوق الفلسطينية والدماء الفلسطينية عزيزة وهامة بقدر حقوق ودماء الشعوب في أي مكان آخر. وإنني أحث جميع الأعضاء على تأييد مشروع القرار عندما يطرح على هذه الهيئة.

وكان من دواعي غبطة غيانا أن تشارك في تقديم القرار ٣٠٨/٦٥، الذي أثمر عن قبول جنوب السودان في

فيجب علينا أن نحقق استقرار مناخ كوكبنا. وذلك يعني، كحد قاطع أدنى، استقرار درجات الحرارة العالمية بما لا يتجاوز درجتين المستويات التي كانت سائدة قبل عصر الثورة الصناعية. ولكننا نتقدم بسرعة من ارتفاع قد يصل إلى أربع درجات أو خمس، استنادا إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والكارثة التي يمكن أن يجلبها هذا لا يمكن تصورها. وحقيقة أننا لا نتعامل معها كحالة طارئة سينظر إليها التاريخ كأكبر مثال يحدث على الإطلاق على التنصل من المسؤولية من قبل المجتمعات والحكومات. كيف يمكننا أن نغير تلك الحالة بسرعة قبل أن ينفد وقتنا؟

تلك التحديات الأربعة تمثل فرصا ومصاعب في الوقت ذاته. المصاعب واضحة، ولكنها تشكل فرصا من حيث أننا لدينا ما يكفي من الأرض والإبداع والدهاء لإطعام العالم. ولدينا ما يكفي من الطاقة النظيفة الكامنة لتشغيل محرك الرخاء المستقبلي. ولدينا ما يكفي من الموارد اللازمة لبناء أسس النمو الاقتصادي. ونعرف أن تجنب تغير المناخ يعني استخدام الوقود الأحفوري والأرض بالطريقة السليمة. وما أن نبدأ في اغتنام تلك الفرص، فإننا سنتمكن من خلق منطلقات جديدة للسلام والتنمية والأمن الملموس.

هذا يبدو وكأنه مهمة مستحيلة، ولكنني أقول إنه ليس كذلك. ثمة حلول لتمكيننا من اغتنام تلك الفرص اليوم، ويمكن للأمم المتحدة أن توفر منطلقات لتحقيق التغييرات المطلوبة. وبمكنا أن نفعل ذلك إذا استخلصنا الدوافع من الإدراك بأن فكرة التنمية المتكاملة المستدامة، التي نواجه بها على النحو الأمثل التحديات الأمنية المتشابكة، ليست فكرة مجردة ولدت من خيال أنصار البيئة. إنها ليست مادة للمهارات الكلامية حول مستقبل نظري أفضل. إنها، بالأحرى، دعوة أساسية محددة إلى العمل الذي ينطوي على إمكانية أن يتحول إلى النجاح العالمي الخارق لعصرنا. إنها قادرة على تغيير أسلوب التنمية النموذجي العالمي بطريقة

ولمواجهة هذه التحديات ينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى أن تتغير بسرعة حتى تواكب العصر، وينبغي للنظام الدولي أن يصحح التباينات في سياسات المعونة والتبادل التجاري والمناخ، كما أسلفت. وهذا يعني، جزئياً، جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وشرعية. فـ ٥٤ بلداً في القارة الأفريقية محرومة من مقعد دائم في المجلس؛ وكذلك البلدان الـ ٣٣ التي تتألف منها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. لذلك تؤيد غيانا تأييداً قوياً الإصلاح المبكر لمجلس الأمن عن طريق توسيع فئتيه الدائمة وغير الدائمة وتحسين نسبة تمثيل البلدان النامية فيه.

العالم المتقدم النمو يحتاج اليوم إلى أن يدرك بسرعة أن العالم يتغير، وأن مما يخدم مصالحه الوطنية الحيوية أن يغير منهجه تجاه مسائل التنمية. إن الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بالناس في البلدان الفقيرة؛ فالأسعار في أوروبا والولايات المتحدة ترتفع أيضاً. وإن انعدام أمن الطاقة سيضرب البلدان المتقدمة النمو الآن ويدمر قدرتها التنافسية بنفس السرعة التي سيضرب ويدمر بها قدرة بلدان العالم النامي. ولقد أصبح انعدام أمن الموارد بالفعل عاملاً في تصاعد التضخم في العديد من البلدان المتقدمة النمو وفي غيرها. وقد يبرهن انعدام الأمن المناخي أنه بداية مرحلة سقوط الدول القوية اليوم لتصبح في خرابٍ، بكل ما يترتب على ذلك من معاناة لسكانها.

وتبعاً لذلك ما انفكت الرواية تتغير، ويحدوني الأمل أننا سنرتقي إلى مستوى التحدي. ومن الآن فصاعداً سأراقب المداولات في هذه القاعة عن بعد، وسأواصل الدعاء للأمم المتحدة حتى تفلح أكثر، لأنها تظل المكان الذي تتوجه إليه المساعي الرامية إلى تحقيق المطامح النبيلة. أتمنى للأمم المتحدة وأعضائها كل خير من أجل مستقبل آمن مزدهر وعادل اجتماعياً. وبالنيابة عن بلدي وشعبي، أعرب عن مساندتنا التامة للمنظمة ولتعزيز قدرتها على الوفاء بنجاح أكبر بالولايات الكثيرة المناطة بها.

عضوية الجمعية العامة هذه. ولكن يجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. وغيانا ستدعم جميع الشعوب المناضلة في سبيل الديمقراطية والكرامة.

وهذا يعني أيضاً أننا نحتاج إلى الارتقاء باستجابتنا بسرعة لدعم التنمية والأمن الغذائي وأمن الطاقة وأمن الموارد. ويلزمنا أن ننظر إلى جولة مفاوضات الدوحة لا على أنها تنافس نتيجته خسارة كاملة أو ربح كامل بين العالمين المتقدم النمو والنامي، وإنما باعتبارها عنصراً حاسماً في تمكين العالم من مواجهة التحديات العاجلة التي سيواجهها سكانه الذين سيتمتعون برخاء ونمو متزايد. وينبغي لنا أن نضع جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن نقضي على الأمراض غير المعدية. لذلك ترحب غيانا بالاجتماع المنعقد في هذا الأسبوع والمكرس للأمراض غير المعدية وباعتماد الإعلان السياسي (القرار ٦٦/٢، المرفق).

أخيراً، ينبغي لنا أن نتحرك فيما يتجاوز الجنون العالمي - التعبير المناسب الذي يمكن به وصف استجابتنا تجاه انعدام الأمن المناخي. فالتعهدات الحالية بشأن انبعاثات غازات الدفيئة بموجب اتفاق كوبنهاغن لن توقف ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية في الحدود اللازمة لتجنب نكبة تغير المناخ، وثمة دول ستواجه خطر الانقراض. وبالإضافة إلى ذلك ما فتئت نسبة الوفاء الضئيلة بالتعهدات المالية التي قطعت في كوبنهاغن ووضعت عليها اللمسات الأخيرة في اتفاقات كانكون تسفر عن تبيد الثقة بدرجة كارثية بين العالمين المتقدم النمو والنامي. وإن احتمالات التوصل إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ في المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في دربان، بجنوب أفريقيا، تبدو قائمة. لذلك تقوم حاجة ماسة إلى إبداء القيادة السياسية على أعلى مستوى لبث الحيوية في عملية تغير المناخ وتحقيق نتائج يعتد بها.

وضعيفا. وتداعيات الأزمة الاجتماعية اشتدت بفعل استمرار البطالة والفقر في بلدان كثيرة. وما فتئت كوارث طبيعية كبيرة تتوالى بوتيرة شديدة. والتحديات التي لم يسبق لها مثيل، والناجمة عن تغير المناخ، ما زالت مستمرة وتظل بدون حل.

مجموع سكان العالم سيبلغ ٧ بلايين نسمة في الشهر التالي، ومما يبعث على الشعور بشديد القلق أن أكثر من بليون إنسان ما زالوا يعانون من الجوع. وإن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ألحقت ضررا بالغاً بمسيرتنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولم نر حتى الآن نتائج إيجابية تتحقق من عدد من المفاوضات الدولية وجهود الوساطة.

في عالم اليوم المعولم تتطلب هذه التحديات حلولاً جماعية. ولتحقيق ذلك يتعين تحسين وإصلاح هياكل الحكم القائمة. وإن اشتراك المنظمات الدولية حاسم في هذه العملية. فالمناقشات المواضيعية بشأن تحسين دور الأمم المتحدة في الحكم الاقتصادي العالمي والحوارات التي أجريت مع رئيس مجموعة العشرين، التي عقدت أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، كانت أولى الخطوات الهامة. وما يلزمنا الآن هو تعزيز دور ومكانة الأمم المتحدة، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، في عملية صنع القرار الاقتصادي على صعيد العالم.

وبات لزاماً علينا ضمان التحقيق الكامل، في التوقيت المناسب، للأهداف الإنمائية للألفية، وصياغة البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لهذا البرنامج أن يُسهم في ضمان الإدماج ذات الجدوى للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، مع الأخذ في الحسبان أوجه الضعف للبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، ولتلك المعرضة للتصحُّر وتغيُّر المناخ. وجولة الدوحة الإنمائية من المفاوضات التجارية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب يلقيه السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس جمهورية منغوليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس جمهورية منغوليا.

اصطُحِب السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس جمهورية منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس جمهورية منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تساخيا (تكلم بالمنغولية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): يتقدم وفدي إلى الرئيس النصر بتهانته الحارة بمناسبة انتخابه الإجماعي رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية ويتعهد لرئيس الجمعية بتقديم دعمه غير المشروط له وتعاونه معه في اضطلاع مسؤولياته الجسيمة.

وأود أن أتقدم بأخلص تهانتي إلى الأمين العام بمناسبة انتخابه مجدداً ولأعرب له عن عميق تقديري لجهوده في تحسين دور المنظمة العالمية كداعية للسلام والأمن والتنمية. وتشكل إعادة انتخابه بالإجماع لهذا المنصب الرفيع شهادة على قيادته الرائعة للأمم المتحدة أثناء السنوات الخمس الماضية، وتأكيداً للثقة القوية بمساعيها المستقبلية.

وبالنيابة عن شعب منغوليا أرحب بحرارة بجنوب السودان، العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

اليوم يجد المجتمع الدولي نفسه في زمن يتسم بالغموض. فالتعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية كان متباينا

الاجتماعية الخطيرة المرتبطة بالفقر. وبصفتي رئيساً، فقد أطلقت حركة على الصعيد الوطني، تهدف إلى وقف سوء تعاطي الكحول، وكبح استهلاكها وتشجيع الامتناع عنها، وهو ما حظي بدعمٍ عامٍ واسع. وبهدف تشجيع تلك الحركات في بلدانٍ أخرى، قد يكون من المفيد النظر في إمكانية تعميم اتفاقية دولية تهدف إلى خفض استهلاك الكحول.

وقد ظهرت عوارض تغيّر المناخ، والجفاف، وتدهور التربة والتصحر بصفتهما أحد أخطر التحديات التي تواجه الإنسانية. وسجّل اجتماع الأمم الرفيع المستوى بشأن التصحر خطوة متقدّمة هامة في إيجاد حلول جماعية لتلك التحديات. وإنها لمسألة مثيرة للقلق الشديد، أن بليونَي إنسان ونحو ٥٠ في المائة من الأراضي الزراعية في العالم متضرّرون بالتصحر وتدهور التربة والجفاف. لذا، ينبغي لنا أن نُشكّل فريقاً حكومياً دولياً لإجراء دراسة شاملة لآثار تلك الظواهر، وتحديد التوصيات الموجهة نحو العمل للبلدان المتضررة.

وإننا نتطلع إلى المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المُزمع عقده في ديربان، جنوب أفريقيا، في وقت لاحق من هذه السنة، لمناقشة سبل القيام بتخفيض كبير لانبعاثات غاز الدفيئة وتطوير الاقتصادات الخضراء. وأعتقد أنّ الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عل الصعيد العالمي أمر بالغ الأهمية لتخفيف آثار تغيّر المناخ، ووقف التصحر، وتدهور التربة، وتدمير النظام الإيكولوجي وفقدان التنوّع البيولوجي، وهذه بدورها ستسهم في الحدّ من الفقر.

والمساعدة المالية والخبرات حيوية للبلدان النامية، بما فيها بلدي بالذات، في جهودها لتطوير اقتصاد أخضر عبّر استحداثات تكنولوجيايات خضراء، وبناء القدرة الوطنية في

المتعددة الأطراف، التي تعثرت في العقد الماضي، لما تثمر نتائج إيجابية بعد بلوغ تلك الغاية.

وكل سادس عضو من أعضاء الأمم المتحدة بلد نامٍ غير ساحلي. وبُعد هذه البلدان عن الأسواق العالمية، والتكاليف العالية للنقل، عائق كبير أمام تنميتها. وإلى جانب أعضاء آخرين في هذه المجموعة، تسعى منغوليا إلى المضيّ قدماً بمصالحنا المشتركة في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وتشكيل فريق تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية، من المقرر إقامته في أولانباتار، سيُسهم، بلا جدال، في التعاون الأوسع في تنفيذ برنامج عمل الماتي وأهدافنا الإنمائية للألفية ذات الصلة. لذا، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى توقيع وتصديق الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء تلك المؤسسة، التي ستكون بالغة الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية.

وفي السنة المنصرمة، استعرضنا تقدّمنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واتفقنا على توطيد الشراكة. ولكن كما ظهر في آخر تقرير لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال هناك ثغرات بارزة في الوفاء بالالتزامات في مجالات المعونة، والتجارة، وتخفيف الديون والحصول على التكنولوجيا الجديدة. وبالنسبة لمنغوليا، فإنّ ٦٦ في المائة من أهدافنا الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق بحلول عام ٢٠١٥. لكنّ أهدافنا المتعلقة بالفقر، والتدهور البيئي، وعدم المساواة بين الجنسين خارجة عن المسار جدياً، وستستدعي عملاً مكثفاً من جانب الحكومة، فضلاً عن تعزيز شراكاتنا الثنائية والمتعددة الأطراف، لكي نتمكن من التغلب على هذه التحديات.

وما فتئت منغوليا تنفّذ سياسات وأنشطة مُستهدة ترمي إلى الحدّ من الفقر. وإدمان الكحول هو أحد الأمراض

وطوال السنوات الـ ٢٠ الماضية من تغييراتنا الديمقراطية، غيّرت منغوليا تغييراً أساسياً أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة، وأرست جميع الأسس الضرورية لإدارة ديمقراطية جديدة، معززة وحامية اقتصاداً سوقياً، وانتخابات حرة، وحرية الصحافة والمجتمع المدني. ونحن فخورون حقاً بهذه الإنجازات.

لكننا ندرك إدراكاً كاملاً أنّ أشياء عديدة لا تزال بعيدة عن الكمال، وأنه يجب القيام بالكثير لإذكاء القيم الديمقراطية في نفس كل مواطن. وفوق ذلك كله، يجب توحيد إدارة قابلة للمساءلة وشفافة، وخالية من الفساد ومكفولة بقضاء مستقل. وينبغي لهذه الإدارة أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين العاديين، وأن تخدمهم، وتمثل لسيادة القانون ومبدأ النزاهة، وتمتلك الضوابط والموازن الملائمة. وباختصار، إننا نجهد لتطوير نظام إدارة يقدر شعبه ويعامله بكرامة واحترام.

وللتصدي لهذه التحديات والتحديات للديمقراطية والمجتمع منفتح، نقوم بتحقيق الهدف رقم ٩ المخصص لمنغوليا، من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتعلق بالحوكمة الديمقراطية، وحقوق الإنسان وانعدام التسامح مع الفساد. وفي إطار هذا الهدف، نسعى إلى جعل إدارتنا منفتحة وشفافة؛ ولهذا كان دعمنا الكامل لمبادرة شراكة الحكومة المنفتحة. وأودّ أن أدعو أيضاً جميع الدول الأعضاء، التي تحاول تحسين حوكمتها على المستوى الوطني، للانضمام إلى حملة انعدام التسامح مع الفساد.

إنّ الربيع العربي سيعقبه تحدّي عربي. ومع أنّ العملية الديمقراطية ظاهرة وطنية المنشأ، فإنه ينبغي دعمها بتعاون دولي. وهنا، لديّ رسالة أوجهها إلى البلدان الديمقراطية الصناعية: لا تنسحبوا من المعركة. لكنّ إرساء الديمقراطية لا يعني محاكاة الغرب. فينبغي للديمقراطية أن تتطور بصورة

إنتاج الطاقة والإعمار والزراعة. وإنني واثق أنّ مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، سيُعطي نتائج يمكنها أن تمضي بنا قُدماً على هذا الطريق. ومنغوليا، بصفتها بلداً شديد التعرّض لآثار تغير المناخ، داعمة للجهود العالمية لمكافحة تلك الآثار السلبية. وبهذه النظرة، ستستضيف منغوليا مؤتمر وزراء البيئة، المنبثق عن الاجتماع الآسيوي الأوروبي، بشأن الإدارة المستدامة للمياه والغابات عام ٢٠١٢.

لقد شهدت السنة الماضية تحولات مثيرة. فالربيع العربي جلب الحرية إلى الملايين. ولكنه لا يزال بعيداً عن النهاية. وليست الثورة من أجل الحرية أصعب تغيير اجتماعي يمكن إجراؤه. فبناء مجتمع مدني حرّ ومنفتح ومنصف، وتطويره حتى أكثر صعوبة. هذا ما علمنا إياه أسلافنا، وقد جرى تعزيز هذه الدروس أثناء تحوّلنا الديمقراطي الذاتي طوال السنوات الـ ٢٠ الأخيرة. واسمحوا لي أن أذكر هنا الموعظة المتبصرة لمؤسس الدولة المنغولية العظمى، جنكيز خان، الذي احتير بحقّ بصفته رجل الألفية. فقد قال ذات مرة إنّ قهر العالم على سهولة جواد سهل؛ والترجّل والحكم أصعب بكثير. والثورة من أجل الحرية تُخاض وتُكسب بالجهود المتضافرة لألوف الناس. ولكن، بصورة أو بأخرى، يدفع كل شخص بمفرده ثمن الحرية. واعتقادي الراسخ أنّه على الرغم من التحديات التي تواجهها الحرية، فإنها مستقبل البشرية جمعاء.

واعتباراً من تموز/يوليه، تولّت منغوليا المهامّ المشرفة والمسؤولة لرئيس مجتمع الديمقراطيات، وهي منظمة موجهة نحو تعزيز وتوطيد المعايير والقيم الديمقراطية في جميع أرجاء العالم. وأثناء فترة رئاستها للسنتين المقبلتين، ستولي منغوليا الأولوية لتدعيم الثقافة من أجل الديمقراطية والإدارة الرشيدة، والقضاء على الفساد، وإقامة شراكات مع المجتمع المدني وتوثيق التعاون الإقليمي.

الأبد. إنني أوجّه هذه الكلمات إلى سلطات اليمن والطفاعة الساعين إلى قمع نضال مواطنيهم من أجل الحرية.

لقد كان قراراً في التوقيت المناسب جعل "دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية" الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة العامة. والغرض الأساسي للأمم المتحدة هو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ونحن نحيي الدبلوماسية الماهرة للأمين العام ومبعوثيه في حل النزاعات والصراعات في زوايا متعددة من العالم. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل معاً لتدعيم قدرة الأمم المتحدة لبلوغ تلك الغاية.

إنّ شمال شرق آسيا منطقة يمكن أن تُتّابع فيها أنشطة الوساطة بقوة. وهي ما فتئت تفتقر إلى آلية رسمية لبناء الثقة وتعزيز التعاون الإقليمي. لذا، نعتقد أنّ اقتراح منغوليا إنشاء آلية دائمة لتعزيز السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا يبقى سارياً. ونحن جاهزون للتشاور مع البلدان المعنية للمضي قدماً باقتراحنا.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر قبل ١٠ سنوات، دمّر الإرهابيون البرجين التوأمين، ولكنهم لم يستطيعوا تدمير روح الحرية التي يمثّلاهما، ولن ينجحوا أبداً في القيام بذلك. وتقف منغوليا إلى جانب المجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب، بصفتها طرفاً في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ويتعين علينا إذكاء عزمنا على بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها. وقد ذكرنا بالحاجة وأهمية تعزيز سلامة المفاعلات النووية وأمنها، عبّر الحادث المأساوي في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايتشي في آذار/مارس الماضي.

وإننا نحيي مبادرة الأمين العام إلى عقد اجتماع رفيع المستوى غداً، لدعم التدابير الدولية للسلامة والأمن

طبيعية، بالانسجام مع الخصائص التاريخية والثقافية والإنمائية لبلد ما. ومع ذلك، فإنّ احترام الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، والمراعاة الصارمة لسيادة القانون مبادئ مشتركة لدى جميع الديمقراطيات الناجحة والمسؤولة. والإدارة الضعيفة هي أسوأ المشاكل، لذا، فإنه ينبغي لأية تطلّعات لتحسين تلك الإدارة وترشيدها أن تُدعم دعماً قوياً في جميع الأوقات.

لقد دخلت ليبيا عهداً جديداً نتيجة الشجاعة والصبر الدؤوبين للشوار، الذين صمدوا طوال أشهر عديدة في كفاحهم من أجل الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية. وقد سمّى العقيد القذافي مواطنيه "جرذاناً" ينبغي اصطيادهم وإبادتهم بقسوة. والآن يجري اصطياده بذاته مثل جرذ من حفرة إلى حفرة ومن خندق إلى خندق. وهذا هو المصير الذي ينتظر من يجمع توك الشعب إلى الحرية، ورغبته في العيش بكرامة. واحتراماً من منغوليا لتطلّعات الشعب الليبي، فقد اعترفت بالجلس الانتقالي الوطني، وهي تعرض دعمها الكامل في انتقال ليبيا إلى الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.

وينبغي للمجتمع الدولي ألاّ يحجل من إدانة نظام بشار الأسد في سورية، الذي اختار، بلا إنسانية وبوحشية، أسلوب إراقة الدماء لقمع المحتجّين المسلمين التواقين إلى الحرية والعدالة، باستخدام المركبات القتالية والفنّاصة والقوة العسكرية. فلنطالب بالإجماع أن يُنهى فظائعه. ويجب علينا أن نتخذ القرار اللازم بدون إبطاء لتحقيق ذلك، ومساعدة الشعب السوري الشجاع، الذي يفقد كل يوم العشرات من أبنائه وبناته الشجعان.

إنّ حبّ الحرية هو القوة العظمى في هذا العالم. ولا يمكن لأيّ طاغية، ولا حتى أقسى نظام، أن يقاومه إلى

المعلومات، والحدّ من الفقر وتطوير استجابة كافية للكوارث الطبيعية.

وقد سعت منغوليا، بدورها أيضاً، إلى المساهمة في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي حيثما استطاعت. ويسرّ وفد بلدي أن يستذكر أنه بمبادرة من منغوليا، اعتمدت الجمعية العامة إعلان حق الشعوب في السلام، والمبادئ والتوجيهات للمفاوضات الدولية، والقرارات بشأن الإحياء السنوي لأسبوع نزع السلاح، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية والقرارات المتعلقة بالتعاونيات والمرأة الريفية والبلدان النامية غير الساحلية. وقد خدمت القوات المنغولية بشجاعة تحت خوذة الأمم المتحدة الزرقاء في أماكن ساخنة عديدة في أرجاء العالم، ومنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصحراء الغربية، وجنوب السودان، وإريتريا، وجورجيا، وسيراليون، وتشاد ودارفور.

وبالإجمال، ظلّت منغوليا طوال العقود الخمسة الماضية وقيّة لواجباتها بمقتضى الميثاق، وجهدت لتكون دولة عضواً فعالة. ونحن ملتزمون بالمساهمة في الأنشطة المتعددة الجوانب للأمم المتحدة. ويسرّني أن أعلن قرارنا بتقديم ترشيحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٢٣-٢٠٢٤، في الانتخابات المقرّرة إجراؤها في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، وبأن نسعى بتواضع إلى الدعم القيّم من الأعضاء.

ومساهمة الأمم المتحدة وقيادتها في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة، آخذة في التنامي. وفي هذا الصدد، أدعو الجمعية العامة إلى أن تُعَدَّ في هذه الدورة حلولاً ومقرّرات ذات صلة، تهدف إلى دعم تطلّعات البلدان والشعوب نحو حياة أفضل.

والأنشطة اليومية للأمم المتحدة ذات أهمية قصوى لمسألة تهيئة حياة مأمونة وحرّة وعادلة للبشرية، يمكن أن

النوويين في أرجاء العالم. وقد أعطى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ زخماً متجدداً لتوسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم. ومن شأن المنطقية المقترحة في الشرق الأوسط أن تُسهم في توطيد السلام العالمي.

وتواصل منغوليا العمل على المزيد من تعزيز وضع خلوّها من الأسلحة النووية، المعترف به دولياً. ولتلك الغاية، تُجري مشاورات مع الدول النووية. ومن هذه المنصة الرفيعة المهابة للجمعية العامة، أودّ أن أؤكد أنه ينبغي ألاّ يكون هناك شكّ في أنّ منغوليا لن تشارك أبداً في دفن نفايات نووية على أراضيها. وغنيّ عن القول أنّ أية محاولة لإنفاذ قرارات كهذه في عالم اليوم ستُخفّق بلا ريب.

ومن الأهمية التاريخية لنا أنّ إحياء الذكرى السنوية الخمسين لانضمام منغوليا إلى هذه المنظمة العالمية يتزامن مع هذه الدورة للجمعية العامة. ففي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، أصبحت منغوليا عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. وفتحت جهات جديدة من المشاركة النشطة مع المجتمع الدولي للصالح العالمي. وعلاوة على ذلك، تُحيي منغوليا هذا العام الذكرى السنوية الـ ٢٢٠ لدولتها، والذكريات المثوية لاستعادة استقلالها وإنشاء خدمات دبلوماسية حديثة، فضلاً عن الذكرى السنوية التسعين لثورة الشعب.

وطوال العقود الخمسة الماضية، توسّع التعاون بين منغوليا والأمم المتحدة في مدها ومحتواه معاً. فمنغوليا اليوم طرف في أكثر من ٢٤٠ اتفاقية متعددة الأطراف، وتحظى بالعضوية في أكثر من ١١٠ منظمات دولية. ومساعدة الأمم المتحدة وتعاونها يقيان أساسيين في تطوير الموارد البشرية وبناء القدرات، وتحسين التعليم والصحة وتكنولوجيا

كما أنه شرفٌ لجنوب أفريقيا أن يرحب بجمهورية جنوب السودان في مجتمع الدول، بصفتها الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

وفي هذا الشهر، أحييت الولايات المتحدة والعالم الذكرى السنوية العاشرة للهجمات الإرهابية المروعة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أضرت بالولايات المتحدة و ٨٩ بلداً آخر. فقد وُحِدَ هذا الحادث المُرعِب المجتمع الدولي، وعزّز تصميمه على التعاون في مكافحة الإرهاب. وإننا نقدّم آيات الاحترام لضحايا المأساة وعائلاتهم. ونؤكد مجدداً التزامنا بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للقضاء على الإرهاب بجميع أشكاله وجوانبه.

إنّ موضوع هذه الدورة - ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“ - اختيار جيد وفي الوقت المناسب. وميثاق الأمم المتحدة يوكل إلى المنظمة استخدام الوساطة بصفتها إحدى الأدوات لمنع نشوب الصراعات وحلّها في جميع أرجاء العالم. ويكتسب دور الوساطة، بصفتها أداة لتسوية النزاعات، أهمية متجددة اليوم، في ضوء عدد الصراعات في العالم. فينبغي لنا الدفاع عن استقلالية الأمم المتحدة وحيادها، وتعزيز مبادئ ميثاقها أثناء الصراعات والأزمات. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تنحاز إلى جانب دون الآخر في أيّ صراع، بل ينبغي لها الحفاظ على حيادها دائماً. ويجب على الأمم المتحدة ألاّ تسمح لنفسها بأن تُستغل من أيّ بلد، مهما كان تاريخه أو حجمه. وينبغي أن يشعر جميع مواطني العالم بالثقة والأمان، لعلمهم أنّ الأمم المتحدة فوق جميع المصالح الفئوية، ولا تخدم سوى مصالح مواطني العالم.

ونحن نرى أنّ المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً حاسماً في حل الصراعات وفي عمليات الوساطة الإقليمية. وميثاق الأمم المتحدة ذاته ينصّ على دور المنظمات الإقليمية

يتمتع فيها كل فرد بالسلامة والكرامة. ونحن على ثقة بأنّ الأمم المتحدة ستنجح في جهودها الإصلاحية المستمرة لبلوغ تلك الغاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب فخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطُحِب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب جنوب أفريقيا، أودّ أن أقدم تهنئتنا الصادقة إلى السفير ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة. وإننا نتمنّى له فترة ولاية ناجحة في قيادة هذه الهيئة، ونؤكد له الدعم الكامل من وفدنا. كما تُهنئ سلفه، السيد جوزيف ديس، على الأسلوب الجادّ الذي وجّه به أعمال الجمعية في دورتها الخامسة والستين.

وأودّ كذلك أن أعثنم هذه الفرصة لأهنئ السيد بان كي - مون على إعادة انتخابه أميناً عاماً.

عامل. فينبغي اتخاذ تدابير فورية لوضع نهاية لقتل أولئك العمال والليبيين السود، واعتقالهم واحتجازهم التعسفيين. وإننا سندعم دعماً كاملاً شعب ليبيا في مسيرته الانتقالية نحو ليبيا جديدة موحدة وديمقراطية، تحمي حقوق الإنسان وكرامته وحرية.

و تواصل جنوب أفريقيا دعم الجهود الدولية لمساعدة شعبي فلسطين وإسرائيل على إيجاد سلام دائم. فكفاح الشعب الفلسطيني طوال عقود من أجل دولة ذات سيادة وصل الآن إلى نقطة تحوّل. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية، مدعومة من جامعة الدول العربية، عزمها على طلب العضوية في الأمم المتحدة لدولة فلسطين. و جنوب أفريقيا تدعم هذا الموقف دعماً كاملاً. فهو خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام الدائم والتعاون والازدهار الاقتصاديّين لملايين الناس في الشرق الأوسط، وإننا نحثّ على النظر إليه بإيجابية.

كما أننا ندعم الكفاح الجاري من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. ونحثّ المجتمع الدولي على دعم سعيه من أجل الحرية وحقوق الإنسان والكرامة.

وإننا نؤكد مجدداً مطالبتنا برفع الحظر الاقتصادي والمالي ضد شعب كوبا، بغية مساعدته على كسب حريته الاقتصادية.

يقع على جميع الدول الأعضاء واجب حماية مستقبل الأمم المتحدة وأهميتها. لقد زادت التطورات الدولية الأخيرة من إلحاح الحاجة إلى جهودنا لتكثيف برنامج إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، إلى جانب مؤسسات بريتون وودز. لا يمكن لأي إصلاح أن يكون كاملاً بدون الإصلاح الجوهري لمجلس الأمن، الذي يتعين أن تكون عضويته متسقة مع مبدأ التمثيل الجغرافي المتكافئ. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة إلى تمثيل أفريقيا في فئة العضوية الدائمة بمجلس الأمن.

بالتعاون مع الأمم المتحدة. فيجب إنفاذ هذا الدور للأقاليم وتعزيزه دائماً، لا تقويضه. وفي قارتنا، يواصل الاتحاد الأفريقي القيام بدور بارز في الوساطة وحلّ الصراعات، محاولاً في جميع الأوقات إنتاج حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وبدعم العالم طبعاً.

وفي هذه السنة، شهد العالم ما يُسمّى الربيع العربي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وفي ما يتعلق بالحلّ في ليبيا، قام الاتحاد الأفريقي بدور أساسي في السعي إلى حلّ سلمي للأزمة، بالانسجام مع ولايته بشأن العمل من أجل السلام والاستقرار في القارة. لكنّها مسألة سجل الآن، أنّ جهود الاتحاد الأفريقي لم تُعطَ الفرصة مُطلقاً. وفُضِّلت الأعمال العسكرية على الوسائل السلمية.

ومع ذلك، يواصل الاتحاد الأفريقي اهتمامه بالصراع الليبي كما ينبغي. و جنوب أفريقيا، من خلال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ستعمل مع المجلس الانتقالي الوطني، ممثّل الشعب الليبي، وهو يمضي لتشكيل حكومة انتقالية شاملة، تشغل المقعد الليبي في الاتحاد الأفريقي. وأثناء فترة العمل نحو استعادة الحياة الطبيعية في ليبيا، نطالب بوقف الأعمال القتالية وإهاء القصف الجوي من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي. ونطالب أيضاً برفع منطقة حظر الطيران، التي كان فرضها ضرورياً لحماية المدنيين.

إنّ انتشار الأسلحة في ليبيا شاغلٌ رئيسي. والحكومة الانتقالية ستحتاج إلى الدعم في التصدي لهذه المسألة الأمنية. فهي قد تشكّل تحدياً خطيراً يؤثر على المنطقة دون الإقليمية برمتها، إذا لم يتمّ الاهتمام بها اهتماماً كافياً. كما أننا نحثّ السلطات الليبية الجديدة على ضمان الحماية للعمال المهاجرين، وبخاصة أولئك الوافدين من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، الذين يقارب عددهم ٢,٥ مليون

للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان عام ٢٠٠١. لا يزال كل من العنصرية والتمييز العرقي يشكلان تحدياً للبشرية، ويناقدان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي أن نواصل العمل معاً من أجل القضاء على غائلة العنصرية.

في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يشهد المؤتمر الوطني الأفريقي، أقدم حركات التحرر في أفريقيا، مرور مائة عام على تأسيسه في عام ١٩١٢. لقد قاد المؤتمر المقاومة ضد القهر والاستعمار والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. وقد أهدم الكثيرين في أفريقيا ليناضلوا من أجل حريتهم واستقلالهم من الاستعمار.

أعلنت الأمم المتحدة الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي أيدت مقاومة القهر العنصري في بلدنا. وتعترف الذكرى السنوية المائة للمؤتمر الوطني بالإسهام الكبير للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في العمل من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري في العالم. وسنستضيف غداً ندوة عن إسهام جنوب أفريقيا في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

دعونا، بالعمل معاً، نظل ملتزمين بتعددية الأطراف والتعاون في دورة الجمعية هذه وما بعدها، وأن نعزز قيام عالم أكثر مساواة وعدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

تستعد جنوب أفريقيا للترحيب بالمجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي الاجتماع السابع للأطراف في بروتوكول كيوتو، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر هذا العام. يعتمد نجاح المؤتمر إلى حد بعيد على رغبة جميع الأطراف في التوصل إلى اتفاق. فهو لا يعتمد على جنوب أفريقيا وحدها. وبصفتنا قادة، نحن مسؤولون أمام مواطني العالم، والناس العاديين الذين يعانون يومياً من آثار تغير المناخ. إن آمالاً كبيرة تحدهم في أن يتحلى قادتهم بالمسؤولية وأن يجدوا حلولاً فعالة للتهديد الذي يشكله تغير المناخ لوسائل كسب عيشهم، ونوعية حياتهم، وكرامتهم، وحتى بقائهم نفسه في الكثير من الحالات. يجب ألا نخذلهم.

نشهد آثار كارثية للمجاعة في الصومال والبلدان المجاورة لها. يجب ألا نترك استجابتنا لتقوم بها الأمم المتحدة وحدها؛ إذ إن الاستجابة تتطلب عملاً موحداً نشترك فيه جميعاً. وقد أسهمت جنوب أفريقيا إسهاماً متواضعاً في رفع المعاناة الإنسانية. ولا يزال الشعب الصومالي بحاجة إلى المزيد من الدعم، ونحث العالم على تركيز انتباهه بقدر أكبر على الصومال وجيرانها من بلدان القرن الأفريقي.

ومن الجدير بالثناء أن الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغها بحلول عام ٢٠١٥ لا يزالان ضمن جدول أعمال الجمعية العامة. وأمامنا الآن أربع سنوات قبل أن نصل إلى التاريخ المستهدف. ومن الواضح أن العديد من الأهداف لن تتحقق في الوقت المحدد، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودهما لمساعدة البلدان المتأخرة في هذا الصدد.

في هذه الدورة، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان ديربان وبرنامج العمل - الوثيقة الختامية

في سياق التباطؤ الاقتصادي العالمي، نرحب بمبادرة الأمين العام الرامية إلى خفض ميزانية الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢-٢٠١٣ بواقع ٣ في المائة، ونتطلع إلى إجراء نقاش بناءً بذلك الشأن.

لقد تأخر كثيراً إصلاح مجلس الأمن. وندعو جميع الشركاء إلى العمل بإخلاص بشأن هذه المسألة المهمة. ولا تفتيا مستعدة للاضطلاع بمسؤولية دولية أكبر، وتعتزم الانخراط على نحو أكثر نشاطاً في عمل المجلس بتقديم ترشحها لمقعد غير دائم.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العشرين لانضمام لا تفتيا إلى الأمم المتحدة، بعد نيلها استقلالها. خلال هذه الأعوام العشرين شهدنا تحولاً كاملاً. فمن بلد تحت الاحتلال السوفيتي، لا أثر له على الخارطة السياسية، انبرت لا تفتيا كبلد يتمتع بمؤسسات ديمقراطية مستقرة وعضوية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ومن نظام مغلق خاضع للرقابة، تطورنا إلى اقتصاد سوق منفتح وليبرالي. ومن نظام شمولي، تحولنا إلى مجتمع ديمقراطي تُحترم فيه سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأصبحنا الآن قادرين على تقاسم تجربتنا في التحول مع البلدان الأخرى. بمساعدة في تنميتها.

لقد بدأت تغييرات مهمة، غالباً ما يطلق عليها الربيع العربي، في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. نزل الناس إلى الشوارع مطالبين بالإصلاحات الديمقراطية وبأن يكون لهم دور في التنمية المستقبلية لبلدناهم. يجب على المجتمع الدولي أن يدعم تلك التطلعات، وأن يساعد في بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة وموثوق بها وإرساء سيادة القانون.

نرحب باستجابة الأمم المتحدة في الوقت المناسب للأحداث في ليبيا، إذ تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن تقديم المساعدات الإنسانية والأمنية وإحالة القضية إلى المحكمة

خطاب فخامة السيد إندريس بيرزينش، رئيس جمهورية لا تفتيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية لا تفتيا.

اصطحب السيد أندريس بيرزينش، رئيس جمهورية لا تفتيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندريس بيرزينش، رئيس جمهورية لا تفتيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بيرزينش (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهني السيد ناصر عبد العزيز النصر، على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأؤكد له التعاون التام من جانب وفد لا تفتيا. كما أود أن أهني الأمين العام على إعادة انتخابه في موقعه الرفيع لدورة ثانية. وأتمنى له أعظم النجاح والقوة في قيادة المنظمة والأمانة العامة في جميع مهامهما المعقدة.

أرحب ترحيباً حاراً بدولة جنوب السودان بوصفها العضو الثالث والتسعين بعد المائة في الأمم المتحدة.

لقد ظلت لا تفتيا على الدوام تدعم الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الوحيدة العالمية حقاً. بيد أن الأمم المتحدة يجب أن تتغير وأن تتكف مع الحقائق الجديدة حتى تتمكن من تحقيق أفضل النتائج وتحافظ على تأثيرها. إن تنشيط الجمعية العامة وإصلاح الهيئات الرئيسية الأخرى ضروريان من أجل أن يتسنى للأمم المتحدة مجاراة أوجه الواقع الحديث في العالم وجعل عملها بكامله أكثر فعالية. من شأن ذلك أن يسمح بالتقييد الثابت بمبادئ الانضباط الجيد في الميزانية والتوزيع العادل للنفقات بين الدول الأعضاء.

وللتصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ، ثمة حاجة إلى العمل العالمي المشترك فيما يتعلق بخفض الانبعاثات والاحترار العالمي. في وقت لاحق هذا العام، ستتخذ الدورة التالية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، في ديربان، قرارات مهمة. وينبغي لأي اتفاقية مقترحة بشأن تغير المناخ أن تشكل حلاً وسطاً معقولاً تقبله الأغلبية من الأطراف المشاركة ولا يقصي أي من الاقتصادات الرئيسية.

لحماية البيئة والمحافظة على صحة المجتمع أهمية بالغة من أجل بلوغ التنمية المستدامة. غير أننا، في القرن الحادي والعشرين، نواجه تحدياً جديداً، هو الأمراض غير المعدية. نشيد بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها واعتماد الإعلان السياسي (القرار ٦٦/٢، المرفق). ونأمل أن تكون لدينا عملية متابعة فعالة.

لقد ذكرنا الأزمة الاقتصادية بأننا نعيش في عالم مترابط: يساورنا عميق القلق من جراء مستوى عدم اليقين وهشاشة التجارة الدولية والأسواق الدولية. إن المسؤولية الأولية عن الحوكمة الحصيفة إنما هي على المستوى الوطني. غير أنه في الحالة الراهنة، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك تحركاً جماعياً مرة أخرى وأن يجد التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار المستدام من أجل منع حدوث ركود آخر في الاقتصاد العالمي.

كان بلدي، لاتفيا، من أوائل البلدان التي ضربتها الأزمة، لكنها الآن من بين تلك التي تشهد انتعاشاً مطرداً.

بدأ ناتجنا المحلي الإجمالي ينمو من جديد، ونسبة البطالة تتضاءل. هناك عدد من الدروس البسيطة يمكننا تعلمها من تعافي اقتصاد لاتفيا. أولاً، أهمية التصرف السريع والحاسم بإقرار تدابير التقشف. ثانياً، للقيام بإصلاحات هيكلية، ثمة حاجة شديدة للتواصل والانخراط مع المجتمع. والدرس الثالث والأخير، بالطبع، هو قيمة التضامن الدولي.

الجنائية الدولية. اعترفت لاتفيا بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، وأيدت قرار الجمعية العامة السماح للمجلس بتمثيل ليبيا في هذه الدورة. إن العمل المشترك ضروري، ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، الاضطلاع بدور قيادي في ليبيا.

نؤيد البيان الرئاسي لمجلس الأمن فيما يتعلق بالأحداث في سوريا (S/PRST/2011/16) وقرار مجلس حقوق الإنسان إرسال بعثة خاصة عاجلة إلى سوريا (A/HRC/RES/S-16/1). والرسالة واضحة: انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام القوة ضد المدنيين أمران غير مقبولين بالمرّة ويدينهما المجتمع الدولي بشدة. ونتطلع إلى متابعة ملائمة بهذا الشأن في مجلس الأمن.

اليوم، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية تتمثل في جعل الشرق الأوسط مكاناً أكثر أماناً وازدهاراً وديمقراطية للعيش فيه. يجب أن ندعم عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف أن تكون هناك دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونحث لاتفيا الطرفين بقوة على استئناف الحوار بدون إبطاء. فالسلام المستدام غير ممكن إلا إذا توصل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى اتفاق يضع في الاعتبار المصالح المشروعة لكلا الطرفين. ينبغي للمجتمع الدولي - ممثلاً في الأمم المتحدة، والمجموعة الرباعية، والجامعة العربية وآخرين - أن يتصرف بشكل موحد لمساعدة الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات.

بالانتقال إلى التنمية المستدامة، أود أن أشدد على أن علينا مسؤولية نحو الأجيال المقبلة تتمثل في المحافظة على البيئة الطبيعية في العالم. تتضمن تلك المسؤولية واجب كفالة أن تستخدم الموارد المتاحة لنا الآن بأصح الطرق.

في هذا العام، أجرينا عملية استعراض لسير عمل الهيئة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ألا وهي مجلس حقوق الإنسان. ورأت لاتفياً في عملية الاستعراض تلك فرصة فريدة لتحسين أداء ومصداقية تلك الهيئة المهمة. ونحيط علماً بمحصلة عملية الاستعراض (القرار ٢٨١/٦٥، الملحق). بيد أننا نعتقد أن ثمة الكثير مما كان يمكن عمله لتمكين المجلس من أن يكون على قدر توقعات البلدان والناس.

تعتقد لاتفياً أن أعضاء مجلس حقوق الإنسان يجب أن يكونوا قدوةً من خلال الالتزام الكامل بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتولي لاتفياً أهمية عظيمة لذلك الالتزام، ولذلك تتقدم بترشيحها لانتخابات مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤.

لن يتسنى التغلب على تحديات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي إلا بالجهود المشتركة. وتتطلع لاتفياً لأن تكون الدورة السادسة والستين للجمعية العامة مثمرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية لاتفياً على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد أندريس بيرزينش، رئيس جمهورية لاتفياً، إلى خارج قاعة الجمعية العامة رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

إننا نواجه عدداً من التهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل الإرهاب. في هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للهجمات المأسوية في ١١ أيلول/سبتمبر. ونود أن نعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع ضحايا هجمات ٩/١١، وغيرهم من الناس الذين تضرروا بسبب الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

في وقت نقوم فيه بمكافحة الإرهاب، يجب علينا أيضاً أن نحلل أسبابه الجذرية. هدفنا في أفغانستان هو المساعدة في استتباب الحالة الأمنية وبناء ديمقراطية محلية. من شأن ذلك أن يمكن الحكومة الأفغانية من تولي المسؤولية عن الأمن في جميع أرجاء البلد بحلول عام ٢٠١٤. لا يمكن إيجاد حل مستدام في أفغانستان إلا إذا صارت الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك دول آسيا الوسطى، جزءاً من العملية. وثمة حاجة إلى العمل المشترك لإتاحة الفرص الاقتصادية، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، وتنمية البنية التحتية وطرق النقل بهدف ربط أفغانستان بالمنطقة وسائر العالم.

بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، تتنامى أهمية المنظمات الإقليمية. في ذلك السياق، نلفت الانتباه إلى الصراعات المزمرة في أوروبا في ترانسديستريا، وأبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وناغورنو كاراباخ. يجب على المنظمات الإقليمية - وأعني في هذه الحالة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - أن تواصل العمل بحثاً عن حلول سلمية. ومن الضروري التعاون الجيد مع الأمم المتحدة.

في ذلك الصدد، أود أن أركز على موقف لاتفياً والاتحاد الأوروبي المبدئي والثابت من دعم التسوية السلمية للصراعات وللقيم مثل الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. فهذه تقع في صميم إستراتيجية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.